

صفقة مصرفية مرتقبة لبيع 400 مليون سهم بسعر 220 فلساً

إعلان وشيك بعد انتهاء الترتيبات والموافقات الرسمية

2

قيمة الصفقة تقدر بنحو 88 مليون دينار كويتي

1

كتب عادل العادل:

أفادت مصادر مصرفية بأن هناك ترتيبات لإتمام صفقة مصرفية على أسهم بنك تقليدي بقيمة تبلغ 400 مليون سهم عند مستوى سعري يبلغ 220 فلساً. وذكرت المصادر أن الحصة ستمثل نحو 11 % تقريباً من رأس المال، ومن

صفقة استحواذ أخرى دولية. في السياق نفسه بينت المصادر أن السوق بمختلف قطاعاته يشهد حراكاً غير اعتيادي، وثمة خارطة متجددة تشهدها بعض القطاعات من خلال تحالفات وتنوع استثماري

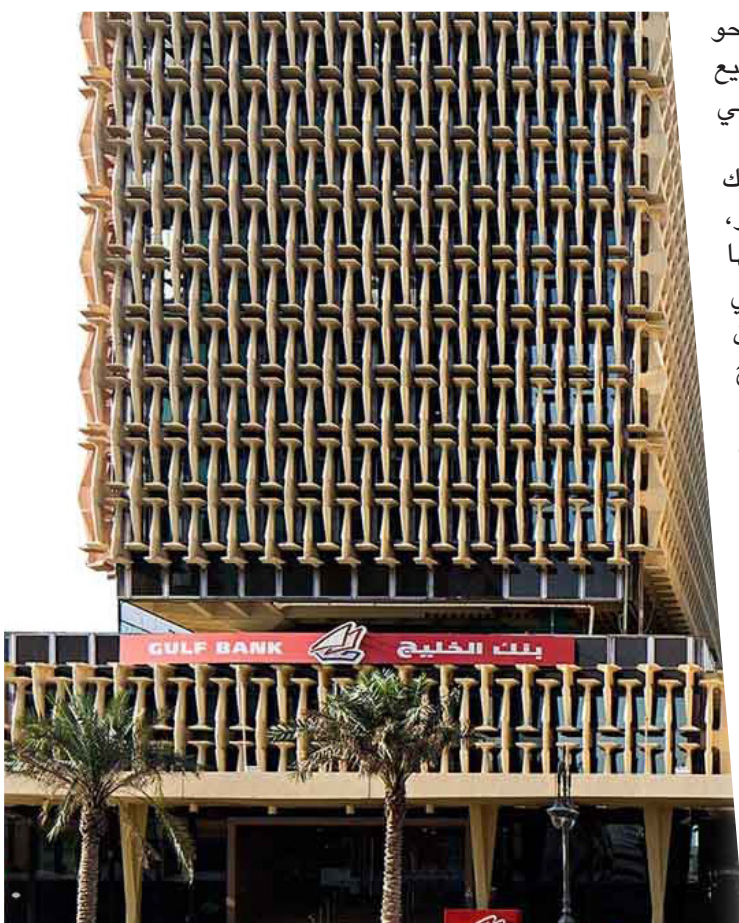
مبادرات وفقاً لإعادة تقييم ومراجعة استراتيجيات الشركات. على صعيد متصل تذكر المصادر أن أي استثمار يتجه نحو القطاع المصرفي هو تأكيد على الثقة في القطاع وقوة استقراره وثبات نتائجه وفرص النمو

المنتظر أن تتم فور انتهاء الإجراءات الخاصة بالموافقات الرسمية اللازمة من كل الأطراف والجهات الرقابية. على صعيد الصفقة أشارت المصادر أن هناك توافق وتفاهم تم على الكمية والسعر، ومن المرتقب أن تتزامن مع

شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أحد الشركات الرائدة في السوق المحلي وتستثمر في شتى القطاعات عبر مجموعة من الشركات التابعة. الصفقة التي أعلنت عنها الشركة في البورصة أسس قامت بها شركة الدرة الوطنية العقارية وهي إحدى الشركات الرئيسية لدى مجموعة الصناعات التي تمثل ذراعها العقاري.

الصفقة تمت في 22 أغسطس الحالي بتملك مساحة أرض 1601 متر في منطقة القبلة على شارع فهد السالم بإجمالي 17.611 مليون دينار مقابل عقار في المهبولة مساحته 4764 متر بسعر 9.460 مليون وقيمة نقدية 8.151 مليون دينار، وكون شركة الدرة العقارية شركة تابعة لم

هل يقبض بنك الخليج 48 مليون دينار قريباً



من المرتقب أن «يقبض» بنك الخليج نحو 48 مليون دينار كويتي نتاج عملية بيع مساحة أرض تبلغ 6 آلاف متر مربع في منطقة شرق مقابل مجمع دسمان. الأرض كانت تحت مظلة شركة أدنك العقارية المملوكة لشركة دار الاستثمار، وكانت تحت التشييد وتوقف البناء فيها بسبب بعض التعثرات والمشاكل، وهي مرهونة لبنك الخليج ومن المرتقب أن تشهد عملية بيع ويسترد بنك الخليج مديونيته. مصادر عقارية قالت أن هناك تمويل من مصارف للمستثمر الذي سيقوم بالشراء وسيكون التمويل من بنوك أخرى. وهناك أكثر من سيناريو لاستغلال الأرض، خصوصاً وأن المساحات في تلك المنطقة قليلة جداً. مصادر أشارت إلى أن مشروع الدمج الجاد الذي تم الإعلان عنه مع بنك بوبيان حرك ملف التخرج من تلك الأرض ومعالجة بعض الملفات العالقة سواء مرهونة مباشرة أو غير مباشرة أو في شأنها تشابك مع أي أطراف أخرى.

قصة أرض «الدرة» وإفصاح الصناعات بالنيابة

• قيمة المتر في مجمع المهبولة الاستثماري 1985 دينار

• قيمة المتر في أرض فهد السالم 11 ألف دينار

كتب يوسف خوري:

يتم الإفصاح عن الصفقة لأنها في نهاية الأمر تصب عملياتها في ميزانية مجموعة الصناعات المجمة والصفقة تمت بالكامل من جانب «الدرة العقارية». انتشار معلومات غير دقيقة عن بيع الصناعات لأرض مملوكة لها اضطر المجموعة الأم للتوضيح وفقاً لطلب رسمي

من الجهات الرقابية، خصوصاً وأن قيمة الصفقة ضخمة ومؤثر استثنائياً حتى وإن كان الإفصاح نيابة عن شركة تابعة غير مدرجة. الأرض التي تملكها الدرة تعتبر رابع مشتري خلال السنوات الماضية وآخر بائع كانت لحساب «شيخ».



شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أحد الشركات الرائدة في السوق المحلي وتستثمر في شتى القطاعات عبر مجموعة من الشركات التابعة. الصفقة التي أعلنت عنها الشركة في البورصة أسس قامت بها شركة الدرة الوطنية العقارية وهي إحدى الشركات الرئيسية لدى مجموعة الصناعات التي تمثل ذراعها العقاري.

الصفقة تمت في 22 أغسطس الحالي بتملك مساحة أرض 1601 متر في منطقة القبلة على شارع فهد السالم بإجمالي 17.611 مليون دينار مقابل عقار في المهبولة مساحته 4764 متر بسعر 9.460 مليون وقيمة نقدية 8.151 مليون دينار، وكون شركة الدرة العقارية شركة تابعة لم

نتائج التحضيرات لاختبارات الوسيط المؤهل غير مباشرة

• اللجوء لحساب عبر «سويفت» لكل شركة حل أخير

كتب المحرر الاقتصادي:



قال مصدر أن شركات الوساطة قامت خلال الأيام الماضية بإجراء تحضيرات للاختبارات الموسعة الخاصة بالوسيط المؤهل. بحسب مصادر فبعض شركات الوساطة حتى الآن خارج التغطية، وتواجه مصاعب كبيرة وتعثرات في تخطي الاختبارات. تقول المصادر أن هناك حلقة مفقودة ولن تستطيع كافة الشركات اجتياز الاختبار الرئيسي الذي يتم التحضير له كخطوة أخيرة ونهائية. البديل كما سبق وأشارت «الاقتصادية» هو شركة سويفت، بحيث يكون هو البديل لمشروع الربط مع المصارف لكنه سيكون مكلف مالياً على شركات الوساطة. بحسب المصادر فالقرار سيتم حسمه قريباً، حيث لن يتم ترك الملف مفتوح إلى مالا نهاية.

الباب مفتوح لخفض الفائدة حتى 50 نقطة أساس

كتب المحرر المصرفي:

توقعت مصادر مصرفية أن يتم خفض الفائدة بنحو 0.5 نقطة «50 نقطة أساس» تزامناً مع خفض المرتقب من جانب الفيدرالي الأمريكي في المراجعة المقبلة في 17 و18 سبتمبر. سعر الخصم المعلن حالياً 4.25 نقطة سرياعي المركزي الحفاظ على فجوة لصالح الدينار، وقرار النصف نقطة هدفه تحفيز النشاط الاقتصادي وتحريك العجلة خصوصاً وأن الشركات في القطاع الخاص عموماً عانت في المرحلة الماضية من تكاليف التمويل وبعض المشاريع تباطأت.

هل تكون مرة واحدة أو تدريجياً؟ الباب مفتوح لتقييم خطوة الفيدرالي لكن الباب مفتوح حتى 0.5 نقطة لتصبح 3.75 % بدلاً من 4.25 % حالياً.

شراء

شراء

شراء

حسابات الأجانب نشطة والشراء سمة غالبة

بشكل أسبوعي تقوم الحسابات الأجنبية بعمليات شراء انتقائية في السوق ما بين بناء مراكز أو تبديل، لكنها في إطار ودائرة أسهم السوق الأول، وغالباً ما تكون قرارات الشراء الأعلى.

شهدت نسب ملكيات الأجانب تحسن إيجابي وفق آخر تسوية في السوق، والتي جاءت كالتالي:

شراء 3.042 مليون سهم بنك الخليج، حيث زادت الملكية من 14.91 % إلى 14.99 %.

شراء 3.490 ملايين سهم البنك الأهلي الكويتي حيث ارتفعت الملكية من 3.32 % إلى 3.46 %.

شراء 1.5 مليون سهم المشاريع القابضة حيث زادت الملكية من 3.23 % إلى 3.26 %.

شراء 1.5 مليون سهم التجارية العقارية حيث ارتفعت الملكية من 9.83 % إلى 9.91 %.

«الافكو» بيع 76 طائرة ... ونقل ملكية طلبات شراء 20 أخرى مع بوينغ



كشفت شركة ألافكو أنها باعت 76 طائرة من محفظتها بالإضافة إلى نقل ملكية طلبات شراء 20 طائرة مع شركة بوينغ لصالح شركة AirFinance Macquarie، وقد تم استكمال الصفقة في نهاية الربع المالي الثالث للشركة من عام 2024، باستثناء ثلاث طائرات سيتم استكمال عملية نقل ملكيتها قريباً،

علماً أنه تم نقل ملكية طلبات الطائرات مع بوينغ. وكشفت شركة «ألافكو» بأنه مع إتمام تلك الصفقة وتوزيع عائدات البيع والتقد المتبقي في الشركة من المتوقع أن يحصل المساهمون على ما يقارب من 235 إلى 240 فلساً للسهم الواحد.

وبالأرقام استعرضت شركة ألافكو العديد من النتائج المالية لفترة الأشهر التسعة المنتهية من عامها المالي الذي يبدأ كل عام من 1 أكتوبر وينتهي 30 سبتمبر موضحة الآتي:

- بلغت الإيرادات التشغيلية من التأجير 19.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع إيرادات 26.1 مليون دينار كما في العام المقابل 2023.
- بلغ صافي الربح 13.1 مليون دينار كويتي مرتفعاً من صافي خسارة تبلغ 3.4 مليون دينار كما في فترة الأشهر التسعة من 2023.

كشفت الشركة بأن سبب انخفاض إيرادات الشركة التشغيلية من التأجير بنسبة 26% يعود بشكل أساسي إلى خسارة إيرادات التأجير من الطائرات التي تم بيعها.

- أكدت الشركة على انخفاض تكاليف التمويل بنسبة 49% ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن الشركة كانت سجلت تكاليف تمويل على 76 طائرة في الفترة ذاتها من العام الماضي، كما انخفضت تكاليف التمويل غير المضمونة حيث تم تسوية تمويل غير مضمون خلال الـ 12 شهر السابقة.
- بينت «الافكو» أن ارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة 176% بعد تسجيل مصروفات مقابل إلغاء اتفاقية شراء محركات والرسوم الإدارية الأخرى المطلوب المتعلقة بإجراءات صفقة بيع الأصول وتصفية الشركة.
- أظهرت الشركة ارتفاع الإيرادات الأخرى بنسبة 29% حيث سجلت الشركة مؤشر السعر المتعلق بـ 48 طائرة تم بيعها خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى بيع أجزاء الطائرات والمبلغ المستلم من شركة طيران مقابل خطة إلغاء إعادة هيكلة تم الاتفاق عليها سابقاً، والعائدات النقدية من بيع أسهم وسندات بقيمة 14.5 مليون دولار أمريكي.
- سجلت «ألافكو» استرداد مخصص خسائر الائتمان بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي من خلال سداد أحد العملاء مستحقات بقيمة 5.4 مليون دولار أمريكي، كما حققت الشركة ربحاً بقيمة 21.6 مليون دينار مقابل بيع 48 طائرة في الفترة الحالية، كما سجلت الشركة مخصصات بقيمة 6.4 مليون دينار مقابل ثلاث طائرات خلال الفترة الحالية.
- كشفت شركة ألافكو أن الأصول الثابتة للشركة انخفضت 87% بعد بيع 48 طائرة، كما بلغ الانخفاض نسبة 100% في الدفعات الرأسمالية بشكل رئيسي بسبب إلغاء اتفاقية طلبات لشراء الطائرات، وعليه تم استرداد الدفعات

الرأسمالية بالكامل خلال الفترة الحالية والبالغة 113.6 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2023.

- بينت الشركة انخفاض قيمة القروض والاقتراض بنسبة 85% وهو ما يمثل سداد قروض مضمونة وغير مضمونة بما يعادل 463.7 مليون دينار، أي نحو 1.5 مليار دولار خلال الفترة الحالية.
- انخفضت ودائع الشركة بنسبة 100% بسبب بيع الـ 48 طائرة.

فيما يخص إجراءات التصفية النهائية لشركة ألافكو سيتم تلخيص الخطوات في الآتي:

- 1 - شطب أسهم الشركة من بورصة الكويت.

دول لا تملك هذه الأرقام

بيع 76 طائرة ... ونقل ملكية طلبات شراء 20 طائرة أخرى مع بوينغ.

بيع أصول لمشتري واحد

قالوا أن جهة رقابية قامت بعملية تفتيش على الشركة. وقالوا أن أحد الملاحظات الجوهرية التي كانت محل اهتمام ولفتت نظر الجهة الرقابية هي:

لماذا تم بيع الطائرات لمشتري واحد دون جلب أكثر من عرض تنافسي.

- هل تمر هذه الملاحظة مرور الكرام؟
- بما أن هناك وزيرة جديدة للمالية، هل تفتح هذا الملف؟
- هل تحققت الجهة الرقابية جيداً وتلقت الإيضاحات الكافية بهذا الشأن؟



فائض في وقود السوق ... يدفع البورصة للتماسك

- القيمة السوقية تسجل مستوى جديد عند 42.5 مليار دينار
- شركات تستغل انفتاح البنوك للتمويل بتعزيز نشاطاتها التشغيلية
- السوق يعوض كامل خسائر هزة 5 أغسطس

كتب بدر العلي:

قاومت مؤشرات البورصة أمس عمليات جني الأرباح الضمنية حيث بدأ السوق على تراجع طفيف، إلا أن الوفرة في المعلومات الإيجابية التي تمثل وقود داعم للسوق أعاد مؤشرات السوق الرئيسية لاتجاهها الصعودي.

حققت القيمة السوقية للبورصة أمس مكاسب إيجابية جيدة وصلت لتغطية كامل الخسائر التي تحققت في هزة الأسواق العالمية في 5 أغسطس الحالي، حيث وصلت القيمة السوقية أمس لحاجز جديد بلغ 42.5 مليار دينار كويتي.

وحققت البورصة مكاسب أمس بلغت 153.851 مليون دينار كويتي.

جملة معلومات إيجابية محورها القطاع المصرفي بعضها يتعلق بعمليات تسوية مديونيات مع شركات وأخرى تتعلق بخطابات ضمان وتمويل شراء عقارات تعكس حالة النشاط التي تشهدها أعمال الشركات ومساعي التوسع وتنفيذ رؤي

واستراتيجيات تستهدف تنمية أعمال الشركات وتحقيق الأرباح وبناء استثمارات مستدامة لتأمين مصادر أرباح آمنة ومستمرة.

مصادر مالية قالت أن المرحلة الحالية تشهد انفتاح غير مسبوق برغم التحديات الجيوسياسية، إلا أن الشركات التي تتمتع بحصافة ورؤية فالفرصة الحالية مناسبة لها لتنفيذ توسعاتها ودعم نشاطاتها، خصوصا وأن السيولة متوفرة والرغبة متقابلة مع

تطلعات الشركات فضلاً عن أن المرحلة المقبلة ستكون كلفة التمويل أقل مع الخصم المقبل لأسعار الفائدة في سبتمبر المقبل.

أيضا تجدر الإشارة إلى أن المناقصات مستمرة سواء من السوق المحلي أو الخارجي وغالبيتها لسنوات ما يعني ضمان الشركات لهامش تشغيلي مستدام ومأمون.

وبحسب مصادر مالية فالأشهر المتبقية من العام الحالي ستشهد المزيد من الصفقات الإيجابية والتي سيكون بعضها من المفاجآت الكبرى.

وشهدت عمليات السوق أمس بروز أسهم جديدة لدائرة الضوء مدعومة بمعلومات أولية عن مفاوضات تتعلق باستحواذات، لكنها لم تصل لمرحلة التوقيع النهائية، لكن هناك تبادل في نشاط الجاميع وفقا لعوامل الدعم والثقة والنتائج المرتقبة، فيما «الشركات الخاملة» والجاميع التي تغط في ثبات عميق أسهمها جامدة وتفقد من رصيدها وبريقها رغم ما في ميزانياتها من أصول جيدة.

مؤشرات البورصة:

- ارتفع مؤشر السوق الأول 41.33 نقطة.
- تراجع مؤشر السوق الرئيسي 32.1- نقطة.
- تراجع مؤشر الرئيسي 25.75 – نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق العام 26.26 نقطة.
- بلغت قيمة التداول 56.499 مليون دينار كويتي.
- زادت كمية الأسهم المتداولة 7.16 %.
- تراجعت عدد الصفقات 8.6 %.
- تراجعت القيمة 1.26 %.
- القيمة السوقية للبورصة 42.5 مليون دينار كويتي.
- مكاسب البورصة في تعاملات أمس 153.851 مليون دينار.
- بلغ سعر برميل النفط الكويتي الخام 79.88 دولار للبرميل بزيادة 2.53 %.

إفصاحات البورصة

«الكابلات».. شفافية ووضوح في عائد مناقصة طلب توريد بقيمة 3.38 مليون دولار

كشفت شركة مجموعة الكابلات أن شركة الخليج للكابلات والصناعات المتعددة الأردن التابعة لمجموعة «الكابلات» تسلمت طلب شراء توريد من أحد العملاء لتوريد كابلات ضغط بقيمة 3.380 مليون دولار نحو 1.028 مليون دينار كويتي. وستحقق الشركة أرباح تشغيلية بنسبة تتراوح بين 5 % إلى 7 % خلال عام 2024، تستحق الشركة الثقة والتقدير على تلك الشفافية.

الصناعات تشتري أرض بقيمة 17.611 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة عن الاستحواذ رسميا على قطعة ارض مساحتها 1601 متر مربع بقيمة 17.611 مليون دينار كويتي مقابل التنازل عن شركة تابعة لشركة الدرة الوطنية العقارية إحدى الشركات التابعة للمجموعة والمدرج تحت مظلتها مجمع سكني استثماري بمساحة 4764 متر مربع في منطقة المهبولة مقابل قيمة 9,460 مليون دينار كويتي فيما تم سداد باقي المبلغ نقداً لمالك الأرض بقيمة 8,151 مليون دينار كويتي، وقد تم تسجيل خسائر من التنازل عن العقار في المهبولة بمبلغ وقدره 116 ألف دينار كويتي ناتج من فرق قيمة المبادلة مع القيمة الدفترية للمجمع السكني الاستثماري وسيظهر تأثير الصفقة على بيانات الربع الثالث 2024 .

بيت الطاقة لا معلومات جوهرية

شركة بيت الطاقة تؤكد في إفصاح رسمي لبورصة الكويت بأنه لا يوجد لديها أي مستجدات أو تطورات جوهرية من شأنها التأثير على سعر السهم في السوق بالشكل الذي ترتب عليه حدوث أي نشاط غير اعتيادي في التداول .

مناقصة بقيمة 7.8 للخصوصية

7.890 مليون دينار قيمة مناقصة لشركة تابعة لمجموعة الخصوصية القابضة لإنشاء مركز شباب في مدينة صباح الأحمد في القطاع C . وتسلمت الشركة كتاب من المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

أولى وقود تخفض في مدينة الأعمال

الأولى لتسويق الوقود تخفض ملكيتها في شركة مدينة الأعمال بنسبة 0.7 % حيث كانت النسبة السابقة تبلغ 17.47 % في حين تبلغ النسبة الحالية 16.77 %.

«نابيسكو ترفع حصتها في كيو ماكس»

شركة المتحدة للمشروعات النفطية، تابعة للوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو»، وقعت عقد شراء حصص في شركة يونابند كيو ماكس لسوائل الحفر بقيمة 2 مليون دولار أمريكي مقابل تملك 49 % وسترفع المتحدة للمشروعات النفطية حصتها بتلك الصفقة لنسبة 100 % حيث تملك مسبقا 51 % من شركة يونابند كيو ماكس.

«ركان» تناقش تداعيات وقف مشروع العديلية

مجلس إدارة أركان العقارية يناقش الآثار القانونية والمالية الخاصة بعقد الاستغلال التجاري لمقر الاتحاد الكويتي لكرة القدم وما يستجد من أعمال.

الحساوي يستقيل من التجارية العقارية

عبد العزيز مبارك الحساوي يستقيل من عضوية مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية ومجلس الإدارة يقبل استقالته. وأعلنت الشركة أنه سيتم اتخاذ الإجراءات لاستيفاء متطلبات الأعضاء المستقلين.

خطاب ضمان بقيمة 8.4 ملايين دينار

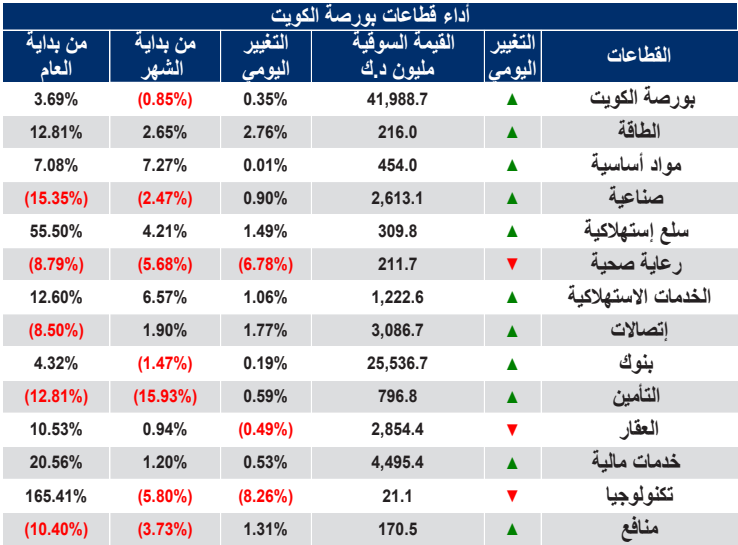
شركة تابعة لشركة راسيات القابضة قامت بإصدار خطاب ضمان تسهيلات بنكية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 8.4 ملايين دينار كويتي

العدساني تتخارج من المعدات

مريم خالد العدساني تتخارج من حصتها في شركة المعدات القابضة بنسبة 7.19 % .

اعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

27 أغسطس 2024



مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي	
			2023	2024
الكمية المتداولة (مليون سهم)	250.6	7.2%	218.7	155.7
القيمة المتداولة (مليون درهم)	56.5	(1.3%)	53.4	41.8
عدد الصفقات	15,966	(8.7%)	14,019	9,438

الاسم المختصر للمشروع	السعر										الافضل (دك)	=				
	التغير اليومي (%)	التغير اليومي (نسب)	القوة المعاقلة	القوة المعاقلة	النمو المتوسط (نسب)	عدد مشاريع منذ بداية الفترة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة						
اسم المشروع	التغير اليومي (%)	التغير اليومي (نسب)	القوة المعاقلة	القوة المعاقلة	النمو المتوسط (نسب)	عدد مشاريع منذ بداية الفترة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة	مؤشر القيمة المعاقلة	الافضل (دك)	=				
سينما	0.00%	0.00%	0%	0%	0%	1%	0	0	0%	0.0	1.310	=				
فنادق	0.00%	0.00%	0%	0%	0%	0%	0	0	0%	0.0	0.151	=				
م.سلطان	1%	0.7	0.100	▲	0.088	0.122	27.8	0.91	NM	0.0%	12%	4	0	1%		
إيفانغ فاندو	-2%	-22.0	1.285	▼	0.570	1.600	294.6	11.72	13.9	0.0%	40%	310	403	-2%		
أولى وفود	0.00%	0.0	0.139	=	0.132	0.155	56.2	0.81	10.5	3.6%	3%	43	6	0%		
منتزهات	1%	0.7	0.074	▲	0.065	0.081	15.5	0.50	7.5	2.5%	42%	158	12	1%		
الجزيرة	12%	108.0	1.019	▲	0.810	1.427	224.2	8.04	NM	2.7%	36%	2,171	2,093	12%		
نور	2%	3.0	0.139	▲	0.130	0.160	56.2	0.76	14.4	3.6%	2%	22	3	2%		
يوتيوبر كيد	1%	1.0	0.110	▲	0.095	0.193	12.6	0.90	40.2	7.2%	442%	883	97	1%		
جند	1%	0.1	0.017	▲	0.014	0.023	3.2	0.82	NM	0.0%	215%	2,540	44	1%		
الخيل	-1%	-1.0	0.170	▼	0.062	0.381	8.9	1.65	50.5	2.3%	50%	17	3	-1%		
العبد	1%	3.0	0.242	▲	0.175	0.248	73.4	1.52	16.4	2.1%	93.9%	1,887	454	1%		
القائم	-3%	-31.0	1.168	▼	1.002	1.218	320.1	3.82	10.9	5.9%	NA	1,373	1,619	-3%		
الخدمات الاستهلاكية													6.6%	9,408	4,734	6.6%
زين	2%	10.0	0.469	▲	0.425	0.534	2,029	1.77	12.1	7.5%	12%	5,705	2,649	2%		
أريد	0%	3.0	1.036	▲	0.995	1.558	519.2	0.96	15.4	13.4%	4%	53	55	0%		
أس تي سي	2%	9.0	0.532	▲	0.511	0.621	531.3	2.35	15.9	6.6%	10%	994	527	2%		
حيات كوم	0%	0.0	0.077	=	0.068	0.110	6.8	0.87	NM	0.0%	13%	0	0	0%		
اتصالات													1.9%	6,752	3,231	1.9%
كويت ت	0%	0.0	0.549	=	0.460	0.600	101.5	0.70	7.8	6.9%	3%	130	71	0%		
خليج ت	1%	12.0	1.200	▲	1.188	2.000	340.5	1.45	27.0	3.1%	1%	4	4	1%		
لهية ت	0%	0.0	0.759	=	0.566	0.938	164.5	1.15	7.4	3.9%	4%	50	36	0%		
وربة ت	1%	1.0	0.145	▲	0.096	0.152	35.5	0.90	4.3	6.7%	25%	266	39	1%		
الاعادة	1%	5.0	0.365	▲	0.300	0.450	105.1	1.24	8.2	1.9%	0.7%	15	5	1%		
أولى تكفل	-1%	-2.0	0.160	▼	0.053	0.474	17.1	1.77	NM	0.0%	102.9%	93	15	-1%		
وشاق	-4%	-1.5	0.038	▼	0.023	0.062	4.2	1.02	57.5	0.0%	290%	184	7	-4%		
ب ك تأمين	0%	0.0	0.191	=	0.000	0.000	28.5	0.83	6.8	10.4%	0%	0	0	0%		
التأمين													-15.9%	742	178	-15.9%
سوكو	0%	0.1	0.050	▲	0.045	0.058	28.6	0.88	5.8	0.0%	71%	251	12	0%		
عقارات ك	0%	0.0	0.234	=	0.189	0.250	235.0	1.50	17.3	1.2%	109%	2,731	637	0%		
متحدة	-1%	-0.4	0.047	▼	0.043	0.060	60.8	0.31	14.6	0.0%	24%	272	13	-1%		
وطنية	1%	0.7	0.075	▲	0.063	0.108	138.4	0.43	NM	0.0%	50%	1,196	89	1%		
صاحبة	-1%	-3.0	0.441	▼	0.406	0.471	261.8	1.48	18.9	3.3%	24%	909	400	-1%		
تمدن ع	0%	0.0	0.360	=	0.332	0.410	144.5	0.61	10.5	4.6%	1%	0	0	0%		
اجيال	0%	1.0	0.270	▲	0.235	0.286	56.5	0.41	9.7	3.7%	3%	9	2	0%		
المصالح ع	0%	0.0	0.030	=	0.000	0.000	6.9	0.61	NM	0.0%	0%	0	0	0%		
ع قفارية	3%	1.7	0.060	▲	0.057	0.084	22.5	0.58	11.4	5.0%	145%	2,076	121	3%		
الإسماء	-2%	-1.1	0.058	▼	0.050	0.077	25.9	0.61	NM	0.0%	28%	3,154	184	-2%		
المباني	-1%	-7.0	0.853	▼	0.747	0.897	1,190	1.88	18.1	1.6%	17%	1,077	919	-1%		
إنجازات	0%	0.0	0.108	=	0.084	0.108	36.5	0.62	11.4	4.5%	9%	0	0	0%		
التجارية	-1%	-2.0	0.156	▼	0.100	0.160	292.9	1.00	16.2	2.4%	37%	3,044	476	-1%		
سنام	-1%	-1.0	0.180	▼	0.148	0.276	19.8	1.74	14.6	0.0%	357%	463	83	-1%		
أعيان ع	0%	0.0	0.076	=	0.069	0.093	31.6	0.52	15.0	6.6%	52%	366	28	0%		
عقار	-2%	-1.3	0.056	▼	0.053	0.069	13.1	0.44	10.3	3.5%	26%	277	16	-2%		
الطارية	-5%	-1.7	0.031	▼	0.027	0.038	5.8	1.37	NM	0.0%	17%	236	7	-5%		
مزايا	-1%	-0.5	0.068	▼	0.062	0.083	36.8	0.77	NM	0.0%	56%	452	31	-1%		
تجارة	-2%	-1.2	0.058	▼	0.054	0.065	21.3	0.51	9.4	6.9%	8%	0	0	-2%		
التصميم ك	0%	0.0	0.014	=	0.000	0.000	3.3	0.30	NM	0.0%	0%	0	0	0%		
أركان	0%	0.0	0.111	=	0.075	0.127	27.9	0.82	NM	5.4%	8%	0	0	0%		
أرجان	-1%	-0.4	0.071	▼	0.060	0.150	18.1	0.22	3.3	0.0%	74%	449	32	-1%		
منشآت	0%	0.0	0.135	=	0.116	0.166	43.5	1.54	3.5	0.0%	50%	343	46	0%		
م الأعمال	-2%	-1.6	0.064	▼	0.049	0.077	38.1	0.78	14.2	7.5%	11%	5,919	386	-2%		
زيم	0%	0.0	0.000	=	0.000	0.000	0.0	0.00	0.0	0.0%	0%	0	0	0%		
ميناء	-1%	-1.0	0.082	▼	0.031	0.097	11.2	1.00	NM	0.0%	380%	312	26	-1%		
افاز	21%	12.2	0.071	▲	0.041	0.088	9.9	0.39	NM	0.0%	33%	4,399	299	21%		

الاسم المختصر للمشروع المرجحة	السر التغير النسبي (%)	السر التغير النسبي (فنتس)	القيمة المضافة (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)	معدل الربحية (%)	عدد الشركات المتنافسة	مؤشر الشفافية	مؤشر الاستدامة	مؤشر الابتكار	مؤشر البيئة	مؤشر الاجتماعي	مؤشر الحوكمة	البيانات الأساسية	
														القيمة المضافة (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)
وطني	=	0.883	0.0	0.0%	3,923	4,448	9%	4.0%	12.7	1.88	7,352.2	0.956	0.841	52	إجمالي
خليج ب	▲	0.315	1.0	0%	838	2,661	43%	3.8%	18.8	1.49	1,197.8	0.326	0.248	30	إجمالي
تجاري	▼	0.507	-23.0	-4%	2	3	0%	6.9%	9.2	1.44	959.2	0.550	0.490	30	إجمالي
إهلي	▼	0.287	-1.0	0%	851	2,961	12%	3.1%	14.2	1.18	715.5	0.312	0.222	30	إجمالي
الدولي	=	0.186	0.0	0%	434	2,335	71%	2.5%	12.6	0.94	316.8	0.192	0.147	30	إجمالي
برق	▲	0.191	2.0	1%	238	1,250	12%	3.1%	14.8	0.81	691.3	0.208	0.165	30	إجمالي
بنك	▲	0.726	6.0	1%	9,307	12,881	12%	2.7%	19.2	2.13	11,395.2	0.760	0.667	30	إجمالي
بنك بويان	▼	0.590	-2.0	0%	578	980	8%	1.4%	27.9	2.86	2,478.5	0.611	0.561	30	إجمالي
بنك وربة	▼	0.197	-1.0	-1%	1,227	6,211	35%	1.4%	22.9	1.34	430.2	0.199	0.166	30	إجمالي
البوتيك			-1.5%	17,398	33,730	3.1%	14.8	1.44	25,537						إجمالي
سنجري	▲	0.035	0.2	1%	4	128	27%	0.0%	0.78	7.0	0.042	0.028	0.028	30	إجمالي
بنزوي	▼	0.483	-21.0	-4%	12	25	1%	5.9%	10.5	0.84	87.3	0.525	0.410	30	إجمالي
بناسكو	▲	0.910	94.0	12%	154	175	1%	6.4%	8.9	2.13	88.3	0.900	0.724	30	إجمالي
بيت الطاقة	▲	0.094	9.6	11%	764	7,917	50%	0.0%	1.49	NM	4.3	0.254	0.057	30	إجمالي
أبار	=	0.115	0.0	0%	33	285	90%	0.0%	9.1	0.38	29.1	0.141	0.092	30	إجمالي
الطاقة			2.7%	967	8,530	9.1	6.2%	0.84	216						إجمالي
سكب ك		0.538	1.0	0%	7	13	13%	23.0%	5.7	1.91	35.0	0.750	0.404	30	إجمالي
بويان ب	=	0.642	0.0	0%	720	1,124	30%	9.3%	15.5	1.45	343.4	0.692	0.560	30	إجمالي
الشوت	=	0.750	0.0	0%	0	0	0%	6.7%	8.6	2.13	75.7	0.789	0.750	30	إجمالي
مواد أساسية			7.1%	727	1,137	9.3%	8.6	1.91	454						إجمالي
الخصوصية	▲	0.101	0.5	0%	33	326	67%	4.7%	10.2	0.59	18.9	0.114	0.092	30	إجمالي
اسمنت	▲	0.185	6.0	3%	156	856	38%	0.0%	38.2	0.66	131.9	0.222	0.133	30	إجمالي
كابلات	▲	1.630	30.0	2%	1,650	1,007	29%	4.0%	17.6	1.35	339.3	1.850	1.176	30	إجمالي
سفن	▲	0.896	1.0	0%	340	379	32%	3.3%	19.8	2.25	161.5	0.975	0.775	30	إجمالي
بورتلاند	▲	0.835	5.0	1%	7	9	4%	8.4%	14.6	1.15	83.7	0.928	0.812	30	إجمالي
ورقية	▼	0.191	-6.0	-3%	1	4	30%	6.7%	14.3	1.03	19.0	0.230	0.154	30	إجمالي
معادن	=	0.082	0.0	0%	0	2	7%	0.0%	NM	0.96	7.4	0.144	0.078	30	إجمالي
أسينو	▲	0.078	4.0	5%	807	10,380	50%	0.0%	0.95	0.95	25.8	0.101	0.052	30	إجمالي
الوطنية للنماء	▲	0.181	3.0	2%	0	2	2%	5.5%	12.6	0.75	65.0	0.189	0.154	30	إجمالي
المعدات	▼	0.042	-0.1	0%	196	4,631	372%	0.0%	NM	1.24	3.3	0.060	0.025	30	إجمالي
إستهلاكية	▼	0.112	-1.0	-1%	145	1,282	126%	0.0%	23.5	1.15	33.6	0.132	0.102	30	إجمالي
إيجيبتى	▲	0.258	2.0	1%	806	3,147	58%	7.4%	8.4	0.75	658.5	0.368	0.253	30	إجمالي
تنظيف	▲	0.045	0.9	2%	9	206	23%	0.0%	14.2	0.36	10.4	0.059	0.038	30	إجمالي
الرابعة	▲	0.043	1.4	3%	118	2,655	18%	0.0%	NM	0.52	12.0	0.070	0.039	30	إجمالي
المعامل	▲	0.338	10.0	3%	35	105	22%	4.3%	20.0	1.37	44.0	0.389	0.218	30	إجمالي
هيوستن سوف	▲	2.640	9.0	0%	314	119	19%	13.2%	8.5	3.48	355.8	3.428	2.459	30	إجمالي
امتيازات	=	0.090	0.0	0%	0	0	6%	0.0%	NM	2.46	3.6	0.143	0.051	30	إجمالي
المشتركة	▼	0.666	-4.0	-1%	151	225	79%	4.5%	11.3	2.03	113.9	0.783	0.410	30	إجمالي
بويك	=	0.165	0.0	0%	8	46	4%	0.0%	27.9	0.59	62.3	0.248	0.112	30	إجمالي
الافتق	▼	0.229	-2.0	-1%	3	12	9%	0.0%	14.2	0.94	218.0	0.235	0.178	30	إجمالي
ميرد	▲	0.087	0.4	0%	24	275	51%	5.7%	7.0	0.74	14.2	0.105	0.079	30	إجمالي
المتكاملة	▲	0.569	19.0	3%	318	570	46%	3.5%	28.9	2.37	144.0	0.596	0.480	30	إجمالي
قويون ا	=	0.086	0.0	0%	0	0	0%	5.8%	12.4	0.59	31.0	0.100	0.084	30	إجمالي
جى بى تى سى	=	0.373	0.0	0%	95	255	13%	5.9%	8.8	1.09	56.0	0.420	0.324	30	إجمالي
صناعية			-2.5%	5,215	26,494	5.6%	14.2	1.00	2,613						إجمالي
مواشى	▲	0.108	1.0	1%	14	134	23%	0.0%	33.6	0.73	22.6	0.126	0.098	30	إجمالي
ميزان	▲	0.924	14.0	2%	348	375	26%	2.2%	20.6	2.54	287.2	1.114	0.547	30	إجمالي
ملع الاستهلاكية			4.2%	362	508	2.2%	27.1	1.63	310						إجمالي
التقدم	=	0.435	0.0	0%	0	0	0%	4.6%	NM	0.94	65.3	0.481	0.398	30	إجمالي
ميدان	▼	0.723	-76.0	-10%	36	50	3%	0.0%	12.2	1.94	146.4	0.800	0.262	30	إجمالي
عالية صحية			-5.7%	36	50	4.6%	12.2	1.44	212						إجمالي

تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

كامكو إنفست

خدمات استثمارية متكاملة

إدارة الأصول الاستثمارات المصرفية الوساطة المالية

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035

هيئة الصناعة: الصادرات تحقق فائض تجاري وتقلل العجز وتساهم في تحسين صحة الاقتصاد الوطني

• تعزيز الإيرادات الوطنية وتخلق فرص عمل جديدة من خلال نمو الصناعات التحويلية

كتب خالد السهل:

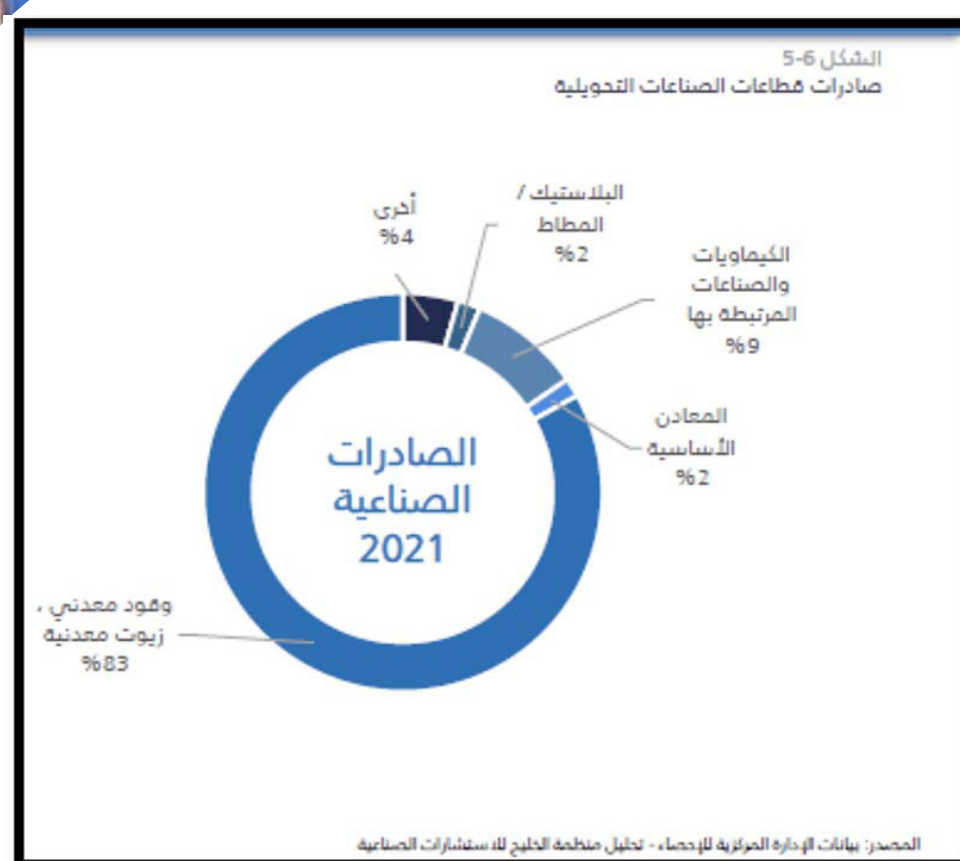
تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفصل والمركزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

المصنف للاستراتيجية يمكنه أن يتفاعل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين «وأصحاب المهنة» غير متفائلين خصوصاً وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف.

باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي الآمن للنقط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر للسهولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد.

ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين.

طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفذة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته



دعم الصادرات الصناعية

بشكل سنوي على أرض الواقع وفقاً للإنجازات الفعلية وليس الشعارات الورقية المكتوبة. وتعميماً للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر «الاقتصادية» الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها «الهيئة» وذلك على حلقات مغلقة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

تعتبر الصادرات من المنتجات الوطنية أمراً ذا أهمية كبيرة في تنمية الصناعات التحويلية وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعزز الصادرات الإيرادات الوطنية من خلال بيع المنتجات للأسواق الخارجية، وتعمل على إنشاء فرص عمل جديدة من خلال نمو الصناعات التحويلية لتلبية الطلب على المنتجات المصدرة.

كما أن الصادرات القوية تحسن التوازن

التجاري للدولة عندما تكون قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات، فيتحقق فائض تجاري ويقل العجز التجاري مما يساهم في تحسين صحة الاقتصاد الوطني.

وبشكل عام فإن زيادة القدرات المحلية على التصدير وإنتاج منتجات عليها طلب في الأسواق الخارجية يدفع المنتجين لزيادة إنتاجيتهم وتحسين جودة منتجاتهم، وهو ما يقود للتطوير في قطاع الصناعات التحويلية المحلي، حيث يتطلب تصنيع المنتجات المصدرة عمليات تحويلية متقدمة

ومتكاملة. هذا يشجع على تحسين البنية التحتية الصناعية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات والمهارات اللازمة لإنتاج تلك المنتجات عالية الجودة. ويؤدي نجاح الصادرات إلى تنمية قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة. على سبيل المثال، تتطلب صادرات السلع الزراعية توفر المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة، مما يدفع إلى تطوير عدة قطاعات في آن واحد. كما أن الصادرات الناجحة تساهم في بناء سمعة البلد على الصعيد الدولي، عندما يتم التعرف على جودة

فوائد تنمية الصادرات للمنتجات الوطنية:

• الصادرات القوية تحسن التوازن التجاري للدولة عندما تكون أعلى من الواردات.

• التصدير يطور قطاع الصناعة التحويلية ويشجع تحسين البنية التحتية.

• تزيد الاستثمار في التكنولوجيا والمعدات والمهارات اللازمة لإنتاج منتجات عالية الجودة.

• نجاح الصادرات في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى مرتبطة

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

زيادة القدرات المحلية على التصدير يدفع المنتجين لتحسين جودة منتجاتهم

• الترويج للمنتجات الكويتية من خلال استخدام علامة جودة المنتج

وموثوقة منتجات البلد في الأسواق العالمية، يتم تعزيز صورتها وزيادة فرص التجارة والاستثمار فيها.

تحليل الصادرات الصناعية

على الرغم من أن النفط يشكل القسم الأكبر من صادرات الكويت، إلا أن الصادرات الأخرى غير النفطية تسهم في تنويع مصادر الإيرادات وهي منتجات ذات جودة عالية وتنافسية جيدة.

وتصنف المنتجات الصناعية غير النفطية بأنها جميع المنتجات التي خضعت لعملية التحويل من النفط الخام، أي أن المنتجات الصناعية غير النفطية هي كل المنتجات المشتقة من النفط باستثناء النفط الخام الذي يرمز له HS 27090000.

وتتميز الكويت بقوة في قطاع البتروكيماويات وتصدير منتجاتها المشتقة من النفط والغاز. تشمل هذه المنتجات الزيوت المعدنية والوقود المعدني والبوليمرات والأسمدة والكيماويات الصناعية. وتشكل هذه المنتجات ركيزة الصناعات التحويلية الكويتية بعد قطاع النفط، وبلغت نسبة صادرات الزيوت والوقود المعدني 83 % من إجمالي الصادرات الكويتية الغير نفطية في عام 2021. ويأتي ثانياً قطاع صناعات الكيماويات بنسبة 9 % ثم المعادن الأساسية والمشكلة حيث بلغت نسبة الصادرات منها 2%.

الصادرات حسب الوجهة:

تصدر دولة الكويت منتجاتها غير النفطية بشكل رئيسي للعراق والمملكة العربية السعودية والإمارات وعمان وقطر بالإضافة إلى بعض الدول العربية مثل الأردن ومصر وتونس والأجنبية الأخرى مثل

باكستان وإيران وغيرها بنسب متفاوتة.

صادرات قطاعات الصناعات التحويلية

وفق بيانات الإدارة المركزية للإحصاء كان النصيب الأكبر من الصادرات في نهاية 2021 من المنتجات الصناعية غير النفطية للوقود والزيوت المعدنية، وشكلت الكيماويات 9%، بينما حققت كل من صناعات البلاستيك وصناعات المعادن الأساسية 2 %.

تحليل الصادرات الصناعية

التجارب الناجحة:

من الجدير بالذكر أن تجارب دول الخليج الأخرى تعتبر تجارب ناجحة فيما يتعلق بجهود التصدير.

الإمارات العربية المتحدة:

فيما يخص الصادرات سعت الإمارات إلى تقليل الوقت اللازم للتصدير والتحول نحو الرقمنة الكاملة لشهادات المنشأ وإصدار شهادات المطابقة، وتنفيذ نظام المشغل الاقتصادي المعتمد ونظام النافذة الواحدة والتتبع

الإلكتروني للبضائع المصدرة والرقم الوطني الموحد للمصدرين والمستوردين.

المملكة العربية السعودية:

تقوم المملكة بجهود تخص تمكين الصادرات من خلال هيئة تنمية الصادرات السعودية، وهي هيئة مستقلة مفوضة من قبل أعضاء مجلس الإدارة من جميع الجهات المختصة لتسهيل عملها، كما طورت الهيئة شراكات استراتيجية مع عدد من الكيانات ذات الصلة في كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الغرف التجارية، والتجمعات الصناعية. ثم تم تأسيس بنك التصدير والاستيراد في فبراير 2020 لدعم وتمويل المصدرين وزيادة قدراتهم التنافسية، إضافة إلى برنامج مخصص لتحفيز الصادرات بنفذه البنك ويتضمن مشروع تعويض 55 % من رسوم دراسة "استراتيجيات التصدير وسلسلة التوريد"، التي تسهم في تهيئة المنشأة للمنافسة بفعالية في الأسواق الخارجية، وتعويض تكاليف زيارة المشتريين المحتملين لفتح فرص أكبر للتعاون مع شركات خارجية لزيادة مبيعات المنشأة. فضلاً عن برنامج صنع في السعودية وهو مبادرة وطنية أطلقتها هيئة تنمية الصادرات السعودية كجزء من برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ويهدف إلى تحفيز الصناعات الوطنية وتشجيع المستهلكين على شراء السلع المحلية وتنمية وتعزيز صادرات المملكة إلى الأسواق العالمية.

ماليزيا:

بدأت الخطة المالايزية الحادية عشرة في مايو 2015، مع أهداف لزيادة النمو بنسبة تتراوح بين 5 % و 6 % بين عامي 2016 و 2020. وتعزز الخطة نمو مجالات جديدة من القطاع الخاص بالإضافة إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات، وقد مكنت خصوصية نموذج النمو المالايزي من مقاومة الصدمات الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة. ولديها قاعدة عريضة من المنتجات ذات الجودة تُصنع بواسطة الشركات المالايزية وتصدر إلى جميع أنحاء العالم، من الكهربائيات والإلكترونيات إلى الأثاث وقطع السيارات والأغذية والبلاستيك والألبسة. وبالتالي فإن التوجه نحو تعزيز الصادرات في دولة الكويت لابد من أن يبدأ من تقليل تكلفة التصدير ورفع العبء عن المنتج المحلي وخلق جدوى اقتصادية لتصدير المنتج الكويتي.

مجالات التطوير في دعم الصادرات الصناعية

- تقليل رسوم الإجراءات المتعلقة بالتصدير والشحن.
- توفير نظام تأمين الصادرات.
- مراجعة اتفاقيات التجارة الدولية لتحديد فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية وعقد اتفاقيات جديدة لفتح أسواق أخرى.
- الترويج للمنتجات الكويتية من خلال استخدام علامة جودة المنتج.
- تطوير التجارة الرقمية والأسواق الرقمية في الكويت مما يسمح

بوصول المنتج الكويتي للمستهلك الخارجي.

- التنسيق مع البعثات الدبلوماسية الكويتية لخلق تواجد وتمثيل للصناعة الكويتية

في الخارج بالتعاون مع مكتب التمثيل الصناعي في الهيئة العامة للصناعة

- التركيز على الترويج ضمن الأسواق الخليجية.
- التواجد الفعال في المعارض والفعاليات التي تختص بالتصدير والترويج للمنتجات.
- ضمان وفرض الامتثال لقواعد المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة.

خطوات مطلوبة:

- مراجعة اتفاقيات التجارة الدولية لتحديد فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية وعقد اتفاقيات جديدة لفتح أسواق أخرى
- تطوير التجارة الرقمية والأسواق الرقمية في الكويت مما يسمح بوصول المنتج الكويتي للمستهلك الخارجي
- التنسيق مع البعثات الدبلوماسية الكويتية لخلق تواجد وتمثيل للصناعة الكويتية في الخارج
- التعاون مع مكتب التمثيل الصناعي في الهيئة العامة للصناعة
- التركيز على الترويج ضمن الأسواق الخليجية
- التواجد الفعال في المعارض والفعاليات التي تختص بالتصدير والترويج للمنتجات



تقرير «كامكو إنفست» حول أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي - الربع الثاني من العام 2024

21.5 مليار دولار صافي إيرادات الفوائد في الربع الثاني العام الحالي

• البنوك الخليجية تسجل أدنى مستوى لمخصصات انخفاض القيمة في 33 ربحاً على الأقل

التضخم وقوة سوق العمل. ومن المتوقع أن تشهد أسعار الفائدة الضمنية تأثيراً أقل من المتوقع نتيجة للتخفيضات المحتملة لأسعار الفائدة، وذلك في ظل بحث المستثمرين عن أصول الملاذ الآمن مثل سندات الخزنة الأمريكية في أوقات الوقائع الجديدة والقضايا الجيوسياسية بما في ذلك تجدد الحرب على غزة وكذلك تصاعد الحرب الروسية الأوكرانية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يشهد الدولار الأمريكي، الذي كان سيشهد انخفاضاً مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك نظراً لأن خفض سعر الفائدة له تأثير سلبي على للدولار، بعض الدعم على المدى القريب. كما يراهن بعض المتداولين على خفض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس بنهاية العام، بما في ذلك خفضها بمقدار 50 نقطة أساس في الاجتماع القادم المقرر عقده في سبتمبر 2024 يليه تخفيضان بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعات نوفمبر 2024 وديسمبر 2024. ودعمت توقعات انخفاض أسعار الفائدة نمو عائدات سندات الخزنة التي هي الآن في طريقها لتحقيق مكاسب للشهر الرابع على التوالي. إذ انخفضت عائدات سندات الخزنة لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 13 شهراً وصولاً إلى 3.79 في المائة.

على صعيد آخر، من المتوقع أيضاً أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة مرة أخرى الشهر المقبل، حيث من المتوقع أن يواصل التضخم اتجاهه مرة أخرى نحو المعدل المستهدف. إلا أن المحللين ينتابهم القلق إزاء بيانات التضخم الأساسي وتضخم قطاع الخدمات التي ما زالت مترسخة، الأمر الذي من شأنه أن يحيل دون التزام صناع السياسة بمواصلة خفض سعر الفائدة. وفي الوقت الحالي، تشير آراء الإجماع إلى قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة مرتين هذا العام، في حين يصل احتمال خفضها في اجتماع أكتوبر 2024 إلى نسبة 55 في المائة.

نمو القروض يسلط الضوء على مرونة الاتجاهات الاقتصادية...

سلطت بيانات البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي الضوء مرة أخرى على مرونة اقتصادات المنطقة في



في البيان الأخير الذي ألقاه أن خطوة خفض أسعار الفائدة قادمة الشهر المقبل. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن وتيرة وحجم تخفيضات أسعار الفائدة زادت من مضاربات الأسواق. وسيعتمد مسار خفض سعر الفائدة، وفقاً لبيان الاحتياطي الفيدرالي، على مدى التقدم المحرز على جبهة

سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية: الأسواق تسعر خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بوتيرة أسرع هذا العام ... أوضح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

ارتفعت ودائع العملاء في بنوك كل من الكويت وعمان وقطر.

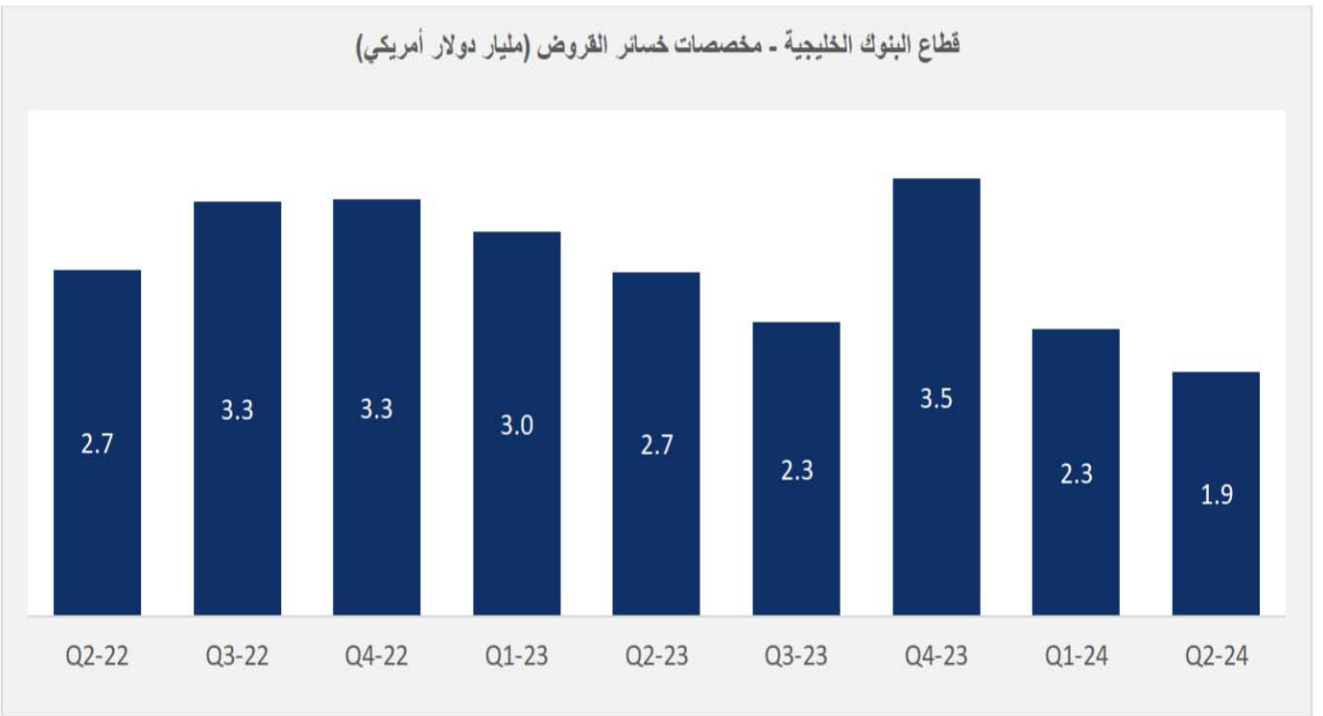
أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً

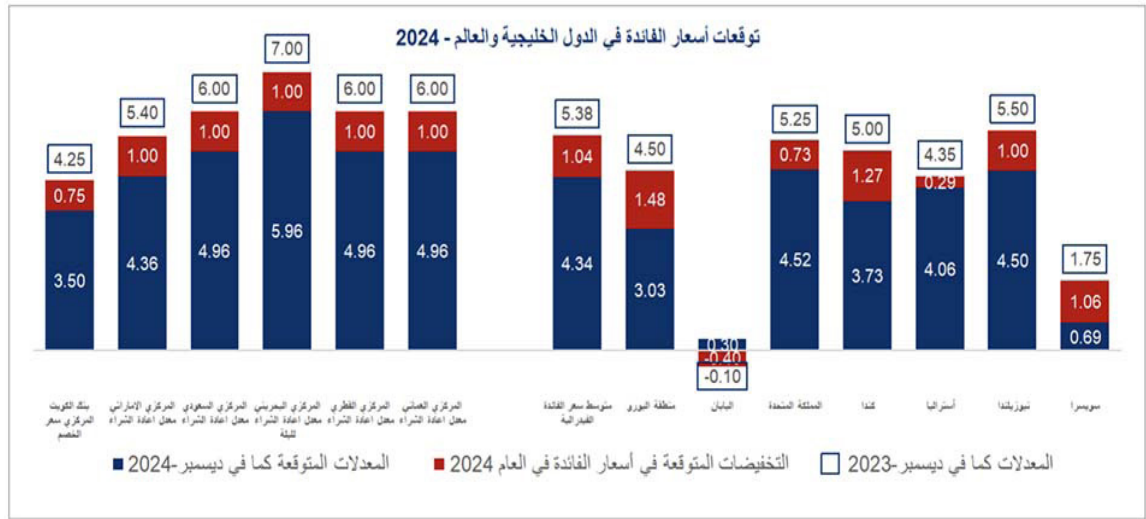
البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي عن ارتفاع أنشطة الإقراض على أساس ربع سنوي في كل دول مجلس التعاون الخليجي. إذ أظهرت بيانات البنوك الخليجية المدرجة عن تسجيل إجمالي قيمة قروض البنوك الإماراتية أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 3.4 في المائة، تليها البنوك السعودية بمعدل نمو أقل قليلاً بنسبة 3.1 في المائة. كما عكست بيانات البنوك المركزية صورة مماثلة، حيث شهدت السعودية نمو الائتمان بنسبة 3.1 في المائة تليها عمان والكويت وقطر بنمو بلغ نحو 1.0 في المائة على أساس ربع سنوي. من جهة أخرى، انخفضت ودائع العملاء بنسبة هامشية بلغت 0.5 في المائة خلال الربع الأول فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض ودائع عملاء البنك الأهلي السعودي بالإضافة إلى انخفاض الودائع في البحرين بعد شطب مجموعة البركة المصرفية من البورصة. في مقابل تلك الانخفاضات،

كشف تقرير لشركة «كامكو إنفست» الرائدة في إدارة الأصول والثروات والخدمات المالية أن صافي الإيرادات التي أعلنتها البنوك الخليجية المدرجة سجلت رقم قياسي جديد في الربع الثاني من العام 2024 بعد أن زادت أرباح البنوك المدرجة في أربعة من أصل ستة دول مقارنة بالربع الأول من العام 2024. وبلغ صافي الربح 14.8 مليار دولار أمريكي هذا الربع مقابل 14.4 مليار دولار أمريكي في الربع السابق، ليصل بذلك معدل النمو إلى نسبة 2.6 في المائة على أساس ربع سنوي. كما وصل النمو على أساس سنوي إلى مستويات جيدة، بارتفاع بلغت نسبته 9.2 في المائة مقارنة بالربع الثاني من العام 2023. ويعتبر الانخفاض الحاد لمخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها بنوك المنطقة على أساس ربع سنوي من أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز صافي الربح. وبلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض أدنى المستويات المسجلة منذ 33 فترة ربع سنوية على الأقل عند 1.9 مليار دولار أمريكي، مما يعكس انخفاضها بمعدل ثنائي الرقم على أساس ربع سنوي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. ويشير تراجع مخصصات انخفاض القيمة إلى تحسن أداء الاقتصاد، هذا إلى جانب جودة الائتمان بصفة عامة. كما شهدت محافظ القروض تحسناً على مدى السنوات الماضية كما يتضح من الانخفاض المطرد للقروض المتعثرة.

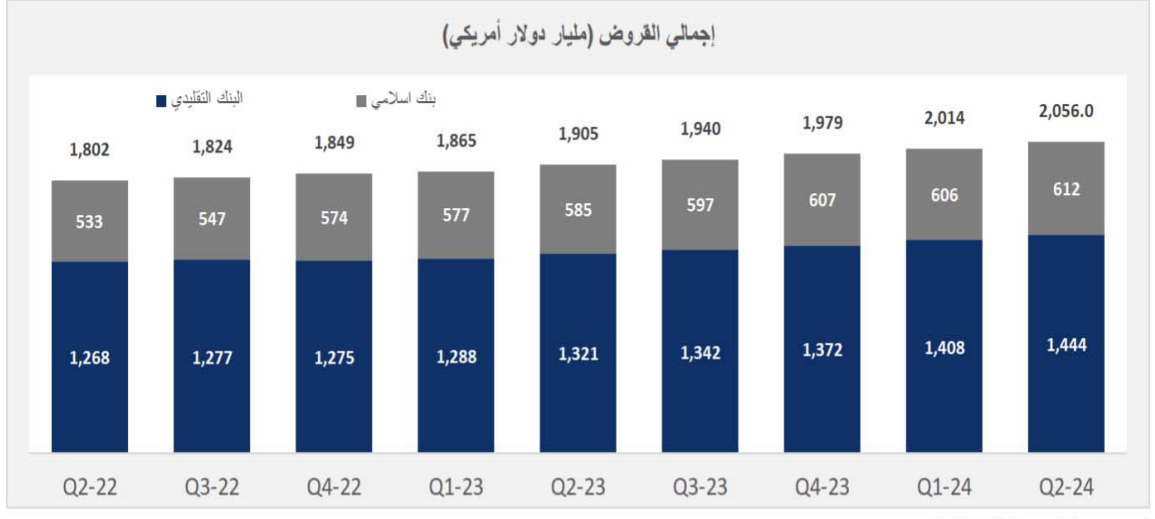
بالإضافة إلى ذلك، نظراً لتثبيت البنوك المركزية الخليجية لأسعار الفائدة دون تغيير خلال هذا الربع، بلغ صافي إيرادات الفوائد ذروة جديدة خلال الربع عند 21.5 مليار دولار أمريكي، في تحسن هامشي مقابل 21.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. في المقابل، سجلت الإيرادات من غير الفوائد انخفاضاً هامشياً لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في ثلاثة أرباع عند 10.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي إيرادات البنوك 31.6 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، مسجلاً نمواً هامشياً على أساس ربع سنوي بنسبة 0.4 في المائة. من جهة أخرى، استمر نمو أنشطة الإقراض في المنطقة على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وكشفت بيانات



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

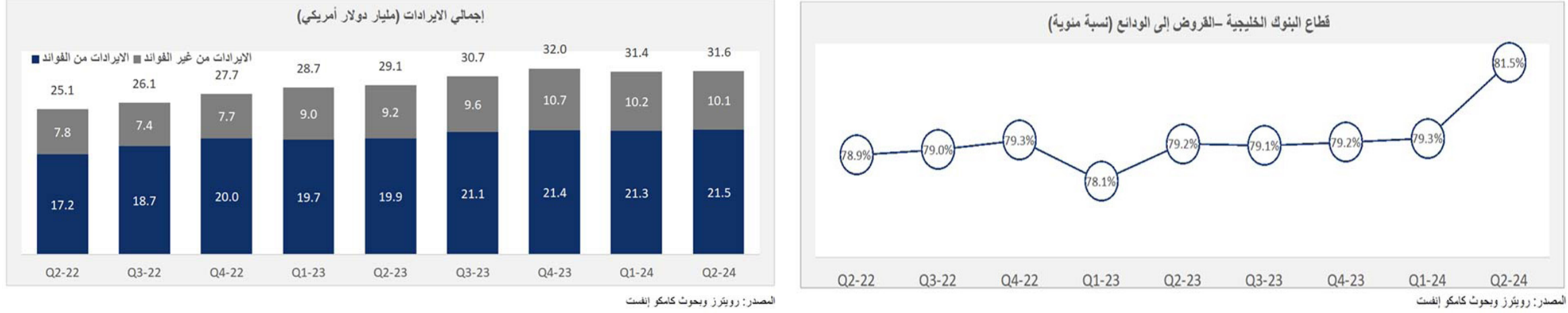


المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

KAMCO
INVEST

تقرير «كامكو إنفست» حول أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي - الربع الثاني من العام 2024

إجمالي مخصصات خسائر القروض الأدنى منذ 33 فترة ربع سنوية عند 1.9 مليار دولار



هامش الفوائد لضغوط نظراً لاستمرار ارتفاع تكلفة التمويل في الأسواق المحلية حيث تبذل البنوك جهوداً لجذب المودعين. كما أنه في ظل التخفيضات المتوقعة لأسعار الفائدة في الربع المقبل، قد يتعرض صافي هامش الفوائد للمزيد من الضغوط التي قد تؤدي إلى تراجعها حتى تعوض مصادر التمويل الأرخص والنمو المستمر لأنشطة الإقراض الضغوط الهبوطية.

العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجي يشهد نمواً بوتيرة ثابتة

استمر تحسن إجمالي العائد على حقوق المساهمين لقطاع البنوك الخليجية في الربع الثاني من العام 2024 ليصل إلى أحد أعلى المستويات خلال السنوات القليلة الماضية عند 13.6 في المائة مقارنة بنسبة 13.5 في المائة في نهاية الربع الأول من العام 2024، ليصل إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما تحسنت النسبة من حيث المقارنة على أساس سنوي بمقدار 70 نقطة أساس بدعم من نمو إجمالي الربح على مدار 12 شهراً إلى جانب نمو حقوق المساهمين بمعدل أقل نسبياً. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 421.5 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من العام 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 2.7 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2024. وعلى مستوى كل دولة على حدة، جاءت البنوك المدرجة في الإمارات مرة أخرى في صدارة بنوك المنطقة بتسجيلها لأعلى عائد على حقوق المساهمين بنهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة 16.9 في المائة، تليها البنوك السعودية

الأخيرة، إذ وصلت إلى 0.50 في المائة لقطاع البنوك الخليجية ككل. وتشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى 0.89 في المائة في الربع الثاني من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0.80 في المائة. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك السعودية والكويتية بنسبة 0.33 في المائة و0.38 في المائة، على التوالي، بينما كانت تكلفة المخاطر للبنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلاً بنسبة 0.50 في المائة.

استقرار صافي هامش الفوائد عند مستويات مرتفعة بنسبة 3.2 في المائة

ظل صافي هامش الفائدة الإجمالي الذي سجلته البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي مستقراً خلال الأرباع الخمسة الماضية عند 3.2 في المائة مما يشير إلى وصول هذه النسبة إلى مستوى الذروة في ظل التسعير الكامل لأسعار الفائدة المرتفعة خلال الأرباع الأربعة الماضية. وأظهرت النسبة تغيرات هامشية على مستوى كل دولة على حدة، إذ شهدت البنوك الكويتية فقط زيادة طفيفة تقترب من 10 نقاط أساس، في حين أظهرت بقية دول مجلس التعاون الخليجي تغيرات هامشية تشير إلى نقطة تشبع القطاع، حيث يعكس كل من الإقراض وتكلفة الودائع والتمويل مستويات أسعار الفائدة المرتفعة.

واحتلت البنوك الإماراتية مرة أخرى مركز الصدارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث صافي هامش الفائدة الذي وصل إلى 3.47 في المائة في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 3.49 في المائة خلال الربع الأول من العام 2024. وتعكس الهوامش المرتفعة مقارنة بنظيراتها الخليجية السبولة الوفيرة التي تسمح للبنوك الإماراتية بالاستفادة من دورة تشديد أسعار الفائدة مع نمو أكثر تواضعاً للأصول. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة التالية بنسبة 3.15 في المائة تليها البنوك القطرية والكويتية بنسبة 3.03 في المائة و2.96 في المائة، على التوالي. ونتوقع أن يتعرض صافي

تصل إلى واحدة من أدنى المستويات المسجلة على أساس ربع سنوي

استمر انخفاض قيمة المخصصات التي سجلتها البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من العام 2024 لتصل إلى أحد أدنى مستوياتها المسجلة في 33 فترة ربع سنوية على الأقل. كما انخفض إجمالي المخصصات إلى ما دون مستوى 2.0 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى في عدة فترات ربع سنوية ليصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وكان الانخفاض واسع النطاق وشمل 4 من أصل 6 قطاعات مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي. وشهد الإمارات أكبر انخفاض لمخصصات انخفاض القيمة التي بلغت 0.38 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع مقابل 0.52 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024، بانخفاض بلغت نسبته 26.8 في المائة. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة الثانية بانخفاض مخصصاتها بنسبة 26.2 في المائة لتصل إلى 0.49 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 مقابل 0.66 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. كما انخفضت مخصصات خسائر القروض للبنوك الكويتية والعمانية بنسبة 17.8 في المائة و9.8 في المائة على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت مخصصات خسائر القروض التي احتجزتها البنوك البحرينية والقطرية في الربع الثاني من العام 2024 بنسبة 10.2 في المائة و1.3 في المائة، على التوالي.

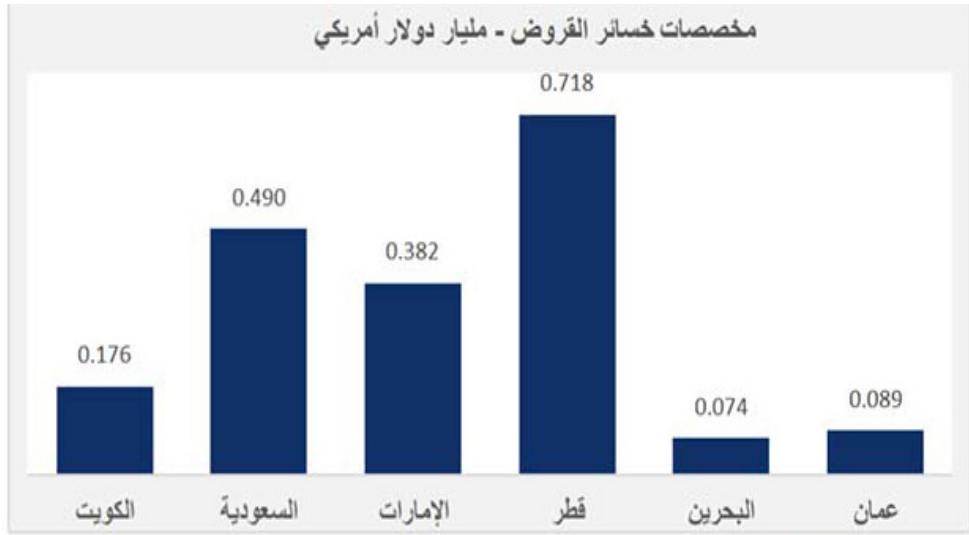
في ذات الوقت، استمرت تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) في الانخفاض مقارنة بالأرباع

نسبة قروض إلى ودايع تزيد عن 80 في المائة، في حين بلغت في الكويت 77.5 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام 2024.

صافي إيرادات الفوائد يصل إلى مستوى قياسي جديد على الرغم من ارتفاع تكلفة التمويل وصل إجمالي صافي إيرادات الفوائد التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى قياسي جديد بلغ 21.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024، بارتفاع بلغت نسبته 0.96 في المائة على أساس ربع سنوي. وجاءت هذه الزيادة بعد انخفاض تم تسجيله خلال الربع السابق وكانت نتيجة لنمو صافي إيرادات الفوائد في أربعة من أصل ستة دول في المنطقة.

وسجلت البنوك الكويتية أكبر زيادة بنسبة 6.3 في المائة خلال هذا الربع، ببلوغ صافي إيرادات الفوائد 2.5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، وتبعتها البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو بلغت نسبته 2.5 في المائة لتسجل صافي إيرادات فوائده بقيمة 7.3 مليار دولار أمريكي، كما سجلت البنوك العمانية والإماراتية نمواً بنسبة 2.3 في المائة و1.5 في المائة على التوالي خلال هذا الربع، في حين سجلت البنوك القطرية انخفاضاً حاداً، وبلغ صافي إيرادات الفوائد 3.3 مليار دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 4.3 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2024. أما من حيث النمو على أساس سنوي، كان نمو صافي إيرادات الفوائد قوياً بنسبة 7.6 في المائة مما يعكس ارتفاع أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتسق مع معظم الاقتصادات العالمية الأخرى.

مخصصات خسائر القروض



نمواً صحياً في الإقراض في جميع القطاعات تقريباً. سجلت البنوك العمانية والكويتية نمواً في الإقراض بنحو 2% بينما سجلت البنوك القطرية نمواً بنسبة 1.3%.

ومن حيث نوع البنوك، كانت البنوك التقليدية هي الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ نمو القروض الإجمالية 2.6% لتصل إلى 1.4 تريليون دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك الإسلامية نمواً ربع سنوي بنسبة 0.9% لتصل إلى 612 مليار دولار أمريكي.

نسبة القروض إلى الودائع تخرق أخيراً حاجز 80 في المائة

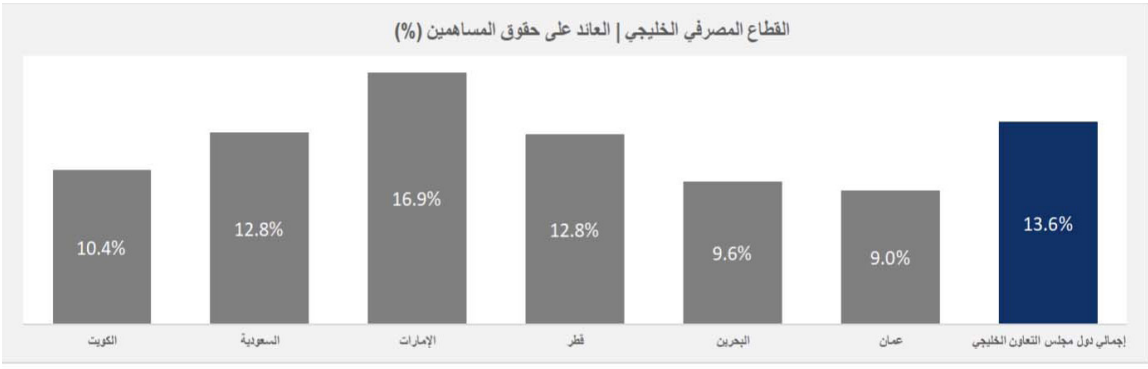
شهدت النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية زيادة قوية خلال هذا الربع، متخطية أكثر من 80 في المائة لتصل إلى 81.5 في المائة. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. وشهدت البنوك السعودية أعلى معدل نمو خلال الربع الأول من العام، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع 93.6 في المائة للبنوك المدرجة في المملكة مقارنة بنسبة 90.2 في المائة خلال الربع الأول من العام 2024. ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى تحسن هذه النسبة بشكل رئيسي بالنسبة للبنك الأهلي السعودي. كما سجلت البنوك المدرجة في الامارات نمواً قوياً بنسبة 2.5 في المائة، إذ وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى 69.0 في المائة، وما تزال ثاني أدنى نسبة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعد البحرين التي سجلت نسبة 65.8 في المائة. وسجلت قطر وعمان

أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام 2024 لتصل إلى 2.75 تريليون ريال سعودي بدعم من النمو واسع النطاق الذي شهدته كافة قطاعات الاقتصاد تقريباً. ومن أبرز القطاعات، ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة لقطاع المرافق العامة (الكهرباء والمياه والغاز والخدمات الصحية) بنسبة 8.3 في المائة خلال هذا الربع، في حين سجل كلا من قطاع العقارات والبناء والتشييد نمواً بنسبة 4.3 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي. كما زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 1.7 في المائة ليصل إلى 1.3 تريليون ريال سعودي بنهاية الربع. وارتفع إجمالي ائتمان قطاع البنوك الإماراتي بنسبة 1.5 في المائة خلال أول شهرين من الربع ليصل إلى 2.1 تريليون درهم إماراتي بنهاية مايو 2024. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بنمو أنشطة إقراض البنوك الإسلامية بوتيرة أسرع بنسبة 1.9 في المائة، بينما سجلت أنشطة إقراض البنوك التقليدية نمواً بوتيرة أبطأ قليلاً بنسبة 1.4 في المائة خلال أول شهرين من الربع الثاني من العام 2024. بالإضافة إلى ذلك، سجل كل من الائتمان المحلي والائتمان الأجنبي نمواً خلال أول شهرين من الربع الثاني من العام 2024.

البنوك المدرجة تشهد نمواً واسع النطاق في الإقراض

استمر إجمالي الإقراض من قبل البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي في إظهار نمو ربع سنوي خلال الربع الثاني من عام 2024 مدعوماً بالنمو في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً. وصل إجمالي القروض إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.1 تريليون دولار أمريكي بعد تسجيل أعلى نمو ربع سنوي في أربعة أرباع بنسبة 2.1% بينما بلغ النمو على أساس سنوي 7.9%. سجلت البنوك في الإمارات العربية المتحدة أكبر نمو في إجمالي القروض على أساس ربع سنوي خلال الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 3.4% بقيادة الإقراض القوي للأفراد. جاء نمو إجمالي القروض للبنوك المدرجة في السعودية في المرتبة التالية بنسبة 3.1% لكل منها 711.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2024 مما يعكس

ظل استمرار نمو التسهيلات الائتمانية. وواصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنوك المنطقة نموها خلال الربع الثاني من العام 2024 بدعم من النمو واسع النطاق عبر دول مجلس التعاون الخليجي السبعة. وكانت المكاسب قوية مقارنة بالعام الماضي حيث شهدت كافة الدول نمواً جيداً في أنشطة الإقراض. وشهدت التسهيلات الائتمانية القائمة في السعودية نمواً ثنائي الرقم بنسبة 11.4 في المائة على أساس سنوي، في حين سجلت البنوك المدرجة في قطر نمواً سنوياً بنسبة 5.5 في المائة. وتعكس مرونة نمو أنشطة الإقراض في المنطقة قوة سوق المشاريع في ظل بلوغ إجمالي قيمة العقود المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي 45.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وبالمثل، كشفت بيانات أنشطة التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (مسوح ماركيت للاقتصاد الشامل) عن استمرار قوة بيانات مؤشر مديري المشتريات خلال هذا الربع، إذ استقرت قراءته فوق مستوى النمو البالغ 50 نقطة لدبي والسعودية وقطر والإمارات بنهاية الربع الثاني من العام 2024. وحافظ نشاط التصنيع في المملكة على قوته، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 55.0 نقطة في يونيو 2024، بتراجع هامشي مقارنة بالمستوى المسجل بنهاية مارس 2024 البالغ 57.0 نقطة. كما نجحت الإمارات في تسجيل رقماً قوياً، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 54.6 نقطة في يونيو 2024 بينما أظهرت دبي نمواً بوتيرة مماثلة في ظل وصول قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 55.9 نقطة. وشهدت قطر انتعاشاً ملحوظاً خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 55.9 نقطة، فيما يعد أعلى المستويات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي في يونيو 2024 مقابل 50.6 نقطة في مارس 2024. وعلى مستوى كل دولة على حدة، أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي عن تسجيل أسرع وتيرة لنمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من العام 2024. وفقاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية القائمة في المملكة بنسبة 3.1 في المائة على



ضرورة تطبيق الحوكمة المؤسسية في العمل الإنساني وتأثيرها على الاقتصاد

• ضرورة إنشاء هيئة لتطبيق الحوكمة المؤسسية في العمل الخيري الإنساني

بقلم عدنان البدر - باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال - albaderadnan@gmail.com



العمل الخيري الصادر من جامعة انديانا، وبالرغم من صغر المساحة، فإن الحجم الاستثنائي للكويت في مجال العمل الخيري الإنساني يقدر بحوالي مليار دولار أميركي سنوياً. هذه المسيرة الاستثنائية حظيت بالإشادة والتكريم على المستوى العالمي، وكان أبرزها تسمية منظمة الأمم المتحدة للكويت «مركزاً للعمل الإنساني»، ومنح المغفور له بإذن الله سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد لقب «قائد العمل الإنساني» في 9 سبتمبر 2014 وجرى ذلك خلال احتفال تاريخي رسمي أقامه معالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون في مقر الأمم المتحدة وهو حدث غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة. وتم تعيين الدكتور/ عبد الله المعنوق كمبعوث للأمين العام للشؤون الإنسانية وتم بعد ذلك صياغة قانون جديد للعمل الخيري بموجب المرسوم رقم 43 لسنة 2018 بشأن العمل الخيري.

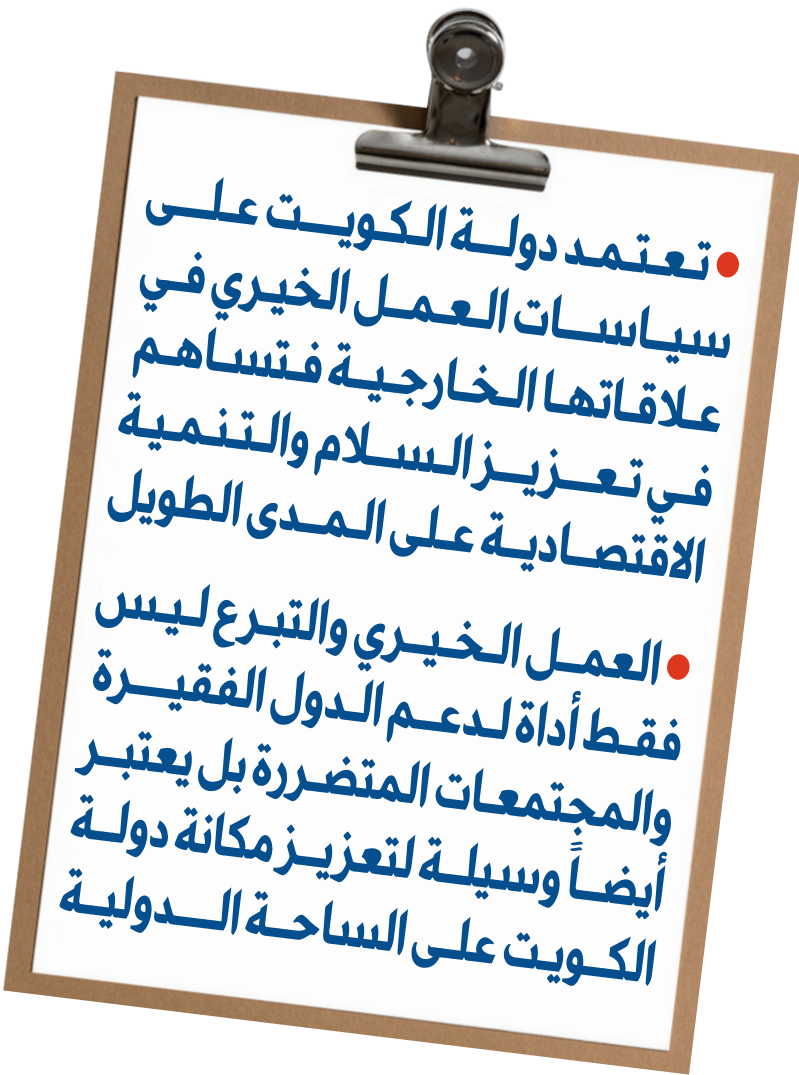
ولأهمية الدور والحجم المالي الملياري الاستثنائي للجمعيات الخيرية الإنسانية في الكويت (150 مبارة و 60 جمعية خيرية وإنسانية)، ونطاق العمل والتوسع الجغرافي، بالإضافة إلى جانب الدور المتنامي الذي تلعبه المؤسسات والشركات العائلية في قيادة المبادرات

الريادي والاستثنائي للكويت التي تجاوز عمرها نصف قرن من الزمان في مجال العمل الإنساني على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالعمل الخيري الكويتي لم يأت صدفة. بدأ العمل الخيري بالكويت مع افتتاح أول جمعية في البلاد في مارس عام 1913م، على يد مؤسسها فرحان الخضير الذي قام بتأسيس مركز صحي لعلاج الفقراء والمحتاجين، بالإضافة إلى خدمات تجهيز الموتى وإعمار المساجد وتحفيظ القرآن الكريم، تلاها انطلاق الجمعية الخيرية العربية في نفس العام، ثم المدرسة الأحمدية عام 1921، ثم النادي الأدبي عام 1922، والمكتبة الأهلية الثقافية في عام 1926.

الريادة الخيرية للكويت امتد أثرها الإقليمي والعالمي عاماً تلو عام حتى يومنا هذا، حين أصبحت الكويت تصنف وتعتبر دائماً من أوائل الدول التي تمد يد العون للمتكويين، وتقدم المساعدة للمحتاجين دون تردد، وتقوم بإطلاق عدة حملات شعبية (الغاريين) وإغاثة المتضررين والأسر المتعففة. بالإضافة إقامة مؤتمرات المانحين، حيث عقدت ثلاث مؤتمرات في الكويت للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، و في يوليو 2017 عقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار وتنمية العراق، وعقدت مؤتمراً لإعمار شرق السودان، كما استضافت الاجتماع الدوري لجمعية كبار المانحين، وتوالت إسهاماتها الإنسانية الأخرى للمناطق المنكوبة حول العالم خاصة في قارة أفريقيا.

فجهود مؤسسات العمل الخيري الكويتي استمرت في العطاء بسخاء لجميع القضايا الإنسانية، التزاماً بمبادئ الميراث الثقافي والديني والتكافل والتضامن الإنساني المحفز له والقائمة على مبدأ البذل وإخراج الزكاة والصدقات. برغم أنها غالباً ما تعطى في الخفاء وبدافع ديني، ستظل من أهم الخصائص التي تميز طابع العمل الخيري في الكويت، مع ملاحظة بأن هذا القطاع في الوقت الراهن يمر بمرحلة انتقالية من الفهم التقليدي لمصطلح «التبرع» إلى فهم يأخذ طابعاً أكثر استراتيجياً ينبثق من دوافع راسخة تصبو إلى إحداث أثر دائم. وحسب تقرير Giving in Numbers يشير إلى أن أكثر التركيز الآن التي تعمل بها الجمعيات الخيرية هي الصحة والخدمات الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والمجتمعية والتعليم ومبادرات دعم ريادة الأعمال. لذلك يمر في مفترق بين جيلين يخلط بين مفهوم التبرع التقليدي الخيري الذي غالباً ما يتم مع حرص على السرية والخصوصية إلى تطور وفهم أوسع وتركيز متزايد على العطاء والتبرع الاستراتيجي المستدام النابع من الرغبة في ترك أثر إيجابي على المدى الطويل. فالرغبة بالتمويل الاستراتيجي الذي يعتبر طريقة أشمل للتبرع يقودها الحرص على إيجاد حل جذري لسبب المشكلة بدلاً من تقديم حلول سريعة مؤقتة بعيداً عن أي تمييز أو تفریق على أساس الدين أو العرق. فقد وصل عدد الدول التي وصلت مشاريعها الإنسانية والإغاثية إلى نحو الـ 70 دولة وفي مناطق ومجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر والكوارث والفقير مثل سوريا واليمن والصومال وغيرها من الدول. فلا تكاد تجد دولة من دول العالم إلا والكويت فيها مشروع خيري، بل سميت بعض القرى والشوارع باسم الكويت لما قامت به من مشروعات خيرية وإنسانية في تلك البلدان.

بالنظر إلى العالم في ظل جائحة كورونا، وبهذه المناسبة، أعلن بيان الأمم المتحدة أن عام 2023 كان الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للمجتمع الإنساني العالمي، حيث شهد زيادة بنسبة %137 في عدد الوفيات مقارنة بعام 2022، وذلك بحسب البيانات الصادرة عن مكتب أوتش.. حيث بلغ مستويات غير مقبولة في عام 2023 مع مقتل وجرح واختطاف 280 شخصاً في مختلف أنحاء العالم، أكثر من نصف الوفيات كانت في غزة، حيث قُتل 163 عامل إغاثة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب. وبالرغم من ذلك، احتفل العالم بهذه المناسبة تقديراً للجهود النبيلة التي يبذلها الأفراد والمؤسسات الخيرية والفرق التطوعية لتحسين ظروف الحياة في شتى أنحاء العالم من خلال الجهود التي تسعى إلى رفع معاناة الفقراء والمحتاجين ومساعدة الشعوب من ويلات الفقر والمرض، أو التي تواجه كوارث طبيعية وأزمات إنسانية.



الأمم المتحدة تدين ارتفاع العنف ضد العاملين الإنسانيين وتحذر من تأثير حرب غزة



وممثلين عن 8 جمعيات خيرية.

أهمية الحوكمة المؤسسية في العمل الخيري الإنساني وتأثيرها على الاقتصاد تعتبر فكرة الحوكمة مهمة للمنظمات الخيرية الإنسانية مقبولة ومستحقة لأنها مكلفة بإدارة الأموال العامة وأموال المتبرعين الطائفة، وتقديم المساعدة، وضمان استخدام الموارد بكفاءة لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة.

2. دور الحوكمة المؤسسية في المنظمات الخيرية الإنسانية:

المساءلة أمام أصحاب المصلحة: تضمن الحوكمة المؤسسية المساءلة أمام أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتبرعين والمستفيدين والشركاء والهيئات التنظيمية. فهناك حاجة ملحة إلى الإشراف الأخلاقي النزاهة وآليات وسياسة الإبلاغ (Whistle Blower) عن أي فساد أو انحراف باستخدام الأموال كما هو مقرر وحماية المبلغ ضروري أيضاً. الشفافية والإفصاح الكامل في العمليات: الشفافية والإفصاح في اتخاذ القرارات والعمليات المالية تبني الثقة بين المتبرعين والجمهور والذي يتم النظر فيه عند اتخاذ القرار بشأن منح التمويل . يجب على المنظمات التواصل بوضوح حول كيفية تخصيص الأموال، والتقدم في المشاريع، وأي تحديات تواجهها. تساهم الممارسات والإفصاحات المالية الشفافة في الحفاظ على الثقة وتشجيع استمرار التمويل، وهو أمر حيوي لدعم الاقتصاد أثناء الأزمات المطولة.

إدارة المخاطر (Risk Management): تمتلك المؤسسة التي ترسخ إدارة المخاطر في ثقافتها القدرة على خلق بيئة تضمن بقاء الإدارة والموظفين على حذر ودراية بأي تحديات داخلية وخارجية قد تواجه المؤسسة. تساعد هياكل الحوكمة في تحديد أطر وإدارة المخاطر من خلال توفير الحد الأدنى من الحماية لبيئة العمل مثل الخدمات الإدارية والمالية والإعلامية والرقابية ودعم صناعة القرار. تمثل الإجراءات والعمليات والضوابط الداخلية الموضوعية بصورة ملائمة مرجعاً إرشادياً للموظفين بشأن الطرق الأكثر فعالية لتنفيذ مهامهم وتسهيل امتثالهم للشروط التنظيمية والتعاقدية وتزيل أي غموض أو لبس بشأن المساءلة وتحفز الموظفين على تحقيق نتائج إيجابية فيما تعمل على إدارة المخاطر في ذات الوقت. فعدم الكفاءة التشغيلية، والمخاطر المتعلقة بحسن السمعة (Organizational Reputation Image) واستقطاب أصحاب المواهب والمهارات والإبقاء عليها، وتأمين التمويل ومواجهة الأزمات، ومخاطر الفساد، والبيئات القانونية المعقدة في السياقات الإنسانية (غزة والسودان وأوكرانيا) يؤدي إلى عواقب وخيمة. هناك حاجة لإجراء دراسات تحليلية أكثر تعمقاً بشأن سبل زيادة فعالية تنفيذ المؤسسات لتلك الجوانب من ممارسات الحوكمة الجيدة، وذلك عبر إجراء البحوث ومشاركة المعلومات وتبادل التجارب والخبرات وتشجيع المناقشة والحوار.

العمل الخيري الإنساني إلى الأنظمة والعمليات والمبادئ التي توجه إدارة وتشغيل المنظمات المكرسة لتقديم المساعدة والإغاثة. تعتبر هذه الحوكمة أساسية لضمان أن تعمل هذه المنظمات بكفاءة وأخلاقية ومسؤولية. بالإضافة إلى تأثيرها على فعالية المهام الإنسانية، فإن الحوكمة المؤسسية القوية في هذا القطاع المهم على مستوى العالم وتاريخ الإنسانية، لها آثار أوسع على الاقتصاد وتلعب دوراً مؤثراً وجوهرياً في دعمها من أجل التغلب على المشاكل والتحديات التي تواجهها خلال دورة حياتها خاصة في المناطق المتأثرة بالأزمات والكوارث. وأسوة في إنشاء هيئة أسواق المال (CMA) للشركات المدرجة، والتي كما ذكرنا سابقاً تعتبر من أهم الطفرات الإدارية وتجربة ناجحة ونموذج ممتاز علمياً وفعلياً وقانونياً، فيجب ألا تقتصر مزاي الحوكمة المؤسسية على القطاع الخاص وأنشطته الاجتماعية، حيث يمكن لمؤسسات العمل الخيري الإنساني الاستفادة بدرجة كبيرة من تلك القواعد والممارسات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية التنظيمية. لذلك أنصح بإنشاء هيئة خاصة لتنظيم العمل الخيري وأعتقد إنها مقبولة وبل مستحقة لتوحيد وتخفيف الجهود بين 9 جهات هي وزارات الخارجية والأوقاف والداخلية، والبنك المركزي، وإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة الجمعيات والمبرات الخيرية بوزارة الشؤون، وإدارة الدراسات القانونية، والفتوى والتشريع بوزارة الشؤون الاجتماعية،

رئيس «البعثة الدولية للصليب الأحمر»: الكويت بطله القانون الدولي الإنساني وفخـورون بشراكتنا معها • قد تحتاج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 10.6 مليارات دولار لتنفيذ أنشطتها حول العالم

3. مبادئ الحوكمة الرئيسية في العمل الإنساني:

بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة: جودة مجلس الإدارة يعد من العوامل الرئيسية التي تتم دراستها عند تقديم التمويل للجهات المنفذة. فيجب أن يضم مجلس الإدارة أعضاء تنفيذيين ومستقلين ومن الجنسين. مجلس الإدارة مهم جدا في توفير الإرشاف، ووضع الأهداف الاستراتيجية، في أنشطة التخطيط الاستراتيجي ووضع الخطط السنوية مع التركيز بدرجة أكبر علي مجالات أخرى مثل التنوع وخطط التعاقب الوظيفي لتجنب أية شكوك أو قضايا تنشأ عن اعتماد المؤسسة على أفراد معينين وضمان التزام المؤسسة بمهمتها. يجب توازن المجالس القوية بين الفعالية والمسؤولية الأخلاقية. أيضاً يجب تشكيل عدداً من اللجان الفرعية لتقديم الدعم للمؤسسة مثل اللجان التنفيذية ولجان التدقيق أو حتى استحداث لجنة تسمى لجنة الاستثمار. وذلك بسبب أنه في بعض الأحيان يكون أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون فعلا بالنزاهة والشرف لكنهم بحاجة لرأي أكثر خبرة بشأن اتخاذ قرار الاستثمار. لذا يجب تشكيل لجنة الاستثمار تتكون من أعضاء مجلس الإدارة وخبراء مختصين ممن لديهم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار بناء على معرفة أفضل. فيجب إجراء المزيد من البحوث والدراسات التحليلية من أجل رفع قيمة وفعالية مجالس الإدارة وآلية الترشيح والاختيار وتوازن العلاقة والحجم بين النشاط وحجم مجالس إدارتها.

إدارة استقطاب المواهب وأداء الموظفين: إسوة بالشركات المدرجة الخاضعة للحوكمة والقطاع الخاص عامة، وللتغلب علي التحديات التي يواجهها هذا القطاع الثالث الأهم ومنها الإبقاء على الكوادر والمهارات البشرية لا سيما تنمية مهارات الخريجين الجدد. ومن أجل التغلب على هذا التحدي، يجب الاستعانة بمهنجيات اختبار فعّالة ومطبقة تعتمد على تقييم عمق وموضوعي للكفاءات. فهذه المنهجيات مصممة ومجرّبة للكشف عن قدرة المرشحين على التعامل مع الضغوط والتحديات الفعلية للمنصب، وتحدد بوضوح الأشخاص الذين يمتلكون القدرات والكفاءة اللازمة المهنية والأخلاقية (مثلا الميول للفساد أو الرشوة أو السرقة) وتحقيق النتائج المطلوبة والمأمولة وبكفاءة لاختيار موظفين يتمتعون بالمهارات اللازمة لإدارة العمليات بما يسهم في رفع معدل الإنتاجية. ويجب تخصيص ميزانية لتدريب وتطوير الموظفين وتقديم حوافز منافسة للقطاع الحكومي أو الخاص. بالإضافة فيجب على المشرفين والمديرين مناقشة أداء الموظفين دوريا في منتصف العام وتقديم نقد بناء وملاحظات كتابية لنقاط الضعف التي يمكن العمل على تحسينها خلال العام مع إتاحة لهم فرصة الرد على ما جاء في تقييم الأداء. فضلاً عن ذلك، تتم أيضاً مناقشة فرص التطوير المهني والترقيات والعلاوات والمكافآت (حاليا جدا منخفض) ويتم تحديدها في ذلك الحين. يضمن تطبيق هذا المنهج الشامل لإدارة أداء الموظفين امتثال جميع العمليات والأخلاقيات المؤسسة. فيجب أن تطلب من موظفيها الإقرار رسمياً بقرائها والتوقيع عليها، كما تساعد الموظفين على اتباع التوجيهات في الحالات والمواقف غير الواضحة (الرشوة، التحرش) وتوفر أداة للمساءلة يمكن الاستعانة بها لتقييم سلوكيات الموظفين عندما يتطلب الأمر. يجب أن يجسد مجلس الإدارة القيادة والمبادئ الأخلاقية وزرع ثقافة النزاهة، مما يضمن أن يتصرف الأعضاء لصالح المنظمة والمستفيدين من خلال تمكين المؤسسات من توثيق إجراءاتها ووضع أدلة وإرشادات لجميع الأطراف المعنية، بما يضمن بقاء الحوكمة في قلب ممارسات المؤسسات.

الضوابط الداخلية والإجراءات والتدقيق وتوزيع الموارد بكفاءة: تضمن الحوكمة المؤسسية استخدام مواردها (مثل التبرعات والمنح بكافة أشكالها) بكفاءة مع الكفاءة الإدارية والمالية والرقابية مما يؤدي إلي أن الأموال تُخصّص وتوزع حيث تكون الحاجة ماسة، مما يقلل من الهدر ويزيد من تأثير كل دولار يُنفق. على سبيل المثال، تساعد الميزانيات والقوائم المالية الشفافة المعدة من مكاتب محاسبة مسجلة وفريق مهني مؤهل والإشراف المالي على إنفاق أكثر دقة ومسؤولية، مما يضمن أن المنظمات الخيرية الإنسانية تستطيع الوصول إلى

المزيد من المستفيدين ودعم الاقتصادات المحلية بعد الكوارث أو النزاعات. حيث تضمن الضوابط الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي الدورية والمنظمة أن يتم إدارة الموارد بشكل صحيح، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والفساد. وبترسيخ هذه القاعدة المهمة التي تعتبر من متطلبات هياكل الحوكمة قد تم وضع آليات لضمان سلامة المنظمة.

4. التحديات في تنفيذ الحوكمة المؤسسية في العمل الخيري الإنساني:

تعقيد البيانات التي تعمل بها: بعض الأوقات البيئة التي تعمل بها المنظمة غير متهيئة لمبادئ الحوكمة ويوجد صعوبة في الحفاظ على معايير الرقابة وتقييم أثار البرامج والأنشطة من بين معايير الحوكمة الأكثر تطبيقًا.

ضغوط التمويل والمتبرعين: يمكن أن يكون التمويل غير مستقر أو مرتبطاً بشروط معينة من المتبرعين، مما قد يضع ضغطاً على هياكل الحوكمة لإعطاء الأولوية لمشاريع أو مناطق معينة. فيجب في هذه الحالة ان تقوم الحوكمة المؤسسية في مواءمة أولويات المتبرعين مع مهمات المنظمة دون المساس بالمعايير الأخلاقية.

5. الفرص لتعزيز الحوكمة في المنظمات الخيرية الإنسانية:

المساءلة والشفافية والتكنولوجيا والبيانات: التكنولوجيا لها دور محوري في دعم الحوكمة بشكل أفضل، مثلا من خلال التتبع المالي الرقمي، وتحسين جمع البيانات، وإعداد التقارير وزيادة الشفافية عبر المنصات الإلكترونية لأن المساءلة والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة المؤسسية أمام المتبرعين والمستفيدين وأصحاب المصالح والجمهور بشكل عام. وبهذا يتعزز السلوك المهني والأخلاقي كما يساهم في بناء ثقة الأطراف المعنية في المؤسسة وصلق صورتها بصفة عامة وتجذب أيضاً المزيد من التمويل، وهو أمر بالغ الأهمية لدعم الأنشطة الاقتصادية في المناطق التي تُقدم فيها المساعدات.

إدارة التخطيط وتقييم النتائج وبناء القدرات والإمكانات: أحد الطرق لتحسين التأثير الاقتصادي للعمل الإنساني هو بناء قدرات هذه المنظمات في ممارسات الحوكمة. تدريب أعضاء المجالس، وفرق القيادة والعاملين على ممارسات الحوكمة والأخلاقيات والامتثال جدا ضروري واعتماد حلول تكنولوجية لتحسين الإشراف

وتعزيز الشفافية بالقياس الكمي والنوعي لتأثير البرامج من خلال الأدوات الرقمية التي يجب أن تجمع باستمرار من خلالها معلومات مرحلية بخصوص أداء البرامج. فوجود منهج معترف به لتقييم أثر أنشطة وبرامج العمل الخيري وزيادة المعرفة في توسيع نطاق تقييمها وتحسينه وتطبيق أفضل ممارسات المتابعة والتقييم المصممة خصيصاً لتلائم احتياجات بيئتنا وبنظرة شمولية. وقد يكون ذلك عبر تبني ممارسات المتابعة والتقييم للنتائج في جميع مراحل وجوانب تصميم البرامج وتنفيذها التي تُبرز مع مرور الوقت الأشياء التي تسير بشكل جيد وتلك التي تحتاج إلى تصحيح مسار ووضع النتائج نصب عينها وسوف تمكن في صنع القرار من رفض أية مبادرات لا تدخل ضمن ذلك الإطار.هياكل الحوكمة تحتاج إلى التحسين المستمر والاستخدام الكامل للموارد البشرية. فأهمية تدريب على ممارسات الحوكمة والأخلاقيات والامتثال ضروري جدا للغاية.

إدارة التدقيق الداخلي: إن عمليات التدقيق طبيعتها لا تختص فقط بتقديم صورة مختصرة عن الوضع الحالي للعمليات التشغيلية داخل المؤسسة، بل تعرض الإجراءات التصحيحية الموضوعية والمستقلة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية وبما يتماشى مع مستويات الجودة المتوقعة. وتضطلع أعمال التدقيق بتحديد الثغرات والمخاطر التي يمكن تصحيحها من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار وتحقيق أهداف المؤسسة.

الحوكمة التعاونية والشراكة مع القطاع الخاص: لم تعد المنظمات الخيرية الإنسانية كما في السابق تعيش بمعزل عن بعضها البعض والقطاع الخاص كل يسير في دربه، بل أصبحت هناك شراكات في العمل الخيري والإنساني . فهذه الشراكات أصبحت من أهم الأعمدة التي يرتكز عليها العمل الإنساني والخيري، فلم يعد بإمكان المؤسسات الخيرية أن تعيش في معزل عما يحدث في العالم، فمن خلالها يمكن الوصول إلى مناطق النزاعات المختلفة في ظل التحديات التي تواجه العمل الإنساني، ولقد أضحت الشراكة مع تطور الفكر الإنساني ثقافة ضرورية لتنمية المجتمعات الفقيرة، وحاجة ملحة لتمكين المؤسسات الخيرية عبر آليات التنسيق والجودة وصياغة برامج ومبادرات مشتركة، تعود بالخير والنماء على الإنسانية جمعاء. إن التعاون والشراكات فيما بين المؤسسات الخيرية الإنسانية من شأنه أن يزيد توسيع وتأثير نطاق هذه البرامج وأنشطة هذه المؤسسات عبر تجنب ازدواجية الجهود وبناء قدرات المؤسسات الأخرى

العاملة في نفس المجال بما يسهم في تحقيق رسالتها وأهدافها المشتركة. وسوف يكون لإنشاء نظم وممارسات حوكمة جيدة على مستوى بيئة العمل الخيري دور في زيادة فعالية الائتلافات والشراكات من خلال تحديد الأهداف والرسالة والرؤية التنظيمية والحث على تطبيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة. فتشجيع الحوار والتعاون بين المنظمات الخيرية الإنسانية والقطاع الخاص يمكن أن يساعد في سد الفجوة بين الإغاة قصيرة الأجل والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. تتطلب هذه الشراكات حوكمة قوية لضمان أن تكون أخلاقية ومفيدة للطرفين وتخلق تآزرًا يعزز التنمية الاقتصادية، خاصة في المناطق المتأثرة بالأزمات.

6. التأثير الاقتصادي للحوكمة المؤسسية في العمل الإنساني: الحوكمة القوية في المنظمات الخيرية الإنسانية لا تؤثر فقط على من هم على صلة مباشرة، بل لها أيضاً تأثيرات أوسع على الاستقرار الاقتصادي، والتعافي، والتنمية، خصوصاً في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو الأزمات الصحية.

تعزيز الاقتصاديات المحلية: من خلال توظيف الموظفين المحليين، وشراء السلع والخدمات من الموردين المحليين، والاستثمار في البنية التحتية، وضخ موارد مالية في المجتمعات المتضررة سوف يؤدي إلى تحفيز الانتعاش والنشاط الاقتصادي في المناطق التي تتعافى من الكوارث أو النزاعات. فالحوكمة الفعالة تضمن أن تكون هذه الجهود مستدامة ومتوافقة مع أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي: غالبًا ما يتم العمل الخيري الإنساني في مناطق تشهد عدم استقرار اقتصادي. فالحوكمة الجيدة في المنظمات الخيرية الإنسانية تضمن وصول المساعدات بشكل فعال وسريع، مما قد يساعد في منع انهيار الاقتصادات في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأوبئة. فمن خلال تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والمأوى، تسمح هذه المنظمات للسكان المحليين بالتركيز على إعادة بناء وتثبيت سبل عيشهم وتقديم الخدمات الأساسية والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي.

التنمية وإعادة الإعمار: تلعب المنظمات الخيرية الإنسانية غالبًا دورًا في مشاريع التنمية طويلة الأمد، مثل إعادة بناء البنية التحتية والمدارس والمستشفيات. تضمن الحوكمة القوية تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة، مما يزيد من تأثيرها الاقتصادي الإيجابي بشكل فاعل في تخفيف المعاناة الإنسانية والاستثمار في التعليم، والتمكين الاقتصادي،

ودعم الشرائح الفقيرة بمشروعات إنتاجية تسهم في تنمية مجتمعاتهم.

7. فشل الحوكمة وعواقبها الاقتصادية:

سوء الإدارة والفساد: يمكن أن يؤدي ضعف الحوكمة إلى سوء إدارة الأموال، والفساد، وعدم الكفاءة، مما قد يكون له عواقب اقتصادية وخيمة. الموارد التي يُفترض أن تدعم التعافي والتنمية قد تتبدد، مما يترك السكان المتضررين دون الدعم اللازم ويقلل من ثقة المتبرعين وبطيل أمد الصعوبات الاقتصادية.

تدهور ثقة المتبرعين: يمكن أن تؤدي إخفاقات الحوكمة إلى ضعف ثقة المتبرعين، مما يؤدي إلى تقليل التمويل للجهود الإنسانية. يمكن أن يؤدي نقص المساعدات إلى تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في المناطق التي تعتمد على الدعم الخارجي لإعادة البناء بعد الأزمات. فتقة المتبرعين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحوكمة المنظمات الإنسانية. فمن الضروري تطبيق ممارسات الحوكمة القوية في بناء الثقة مع المتبرعين وضمان تدفق مستمر للتمويل الذي يدعم النمو والاستقرار الاقتصادي.

8. الرابط بين الحوكمة والتنمية المستدامة:

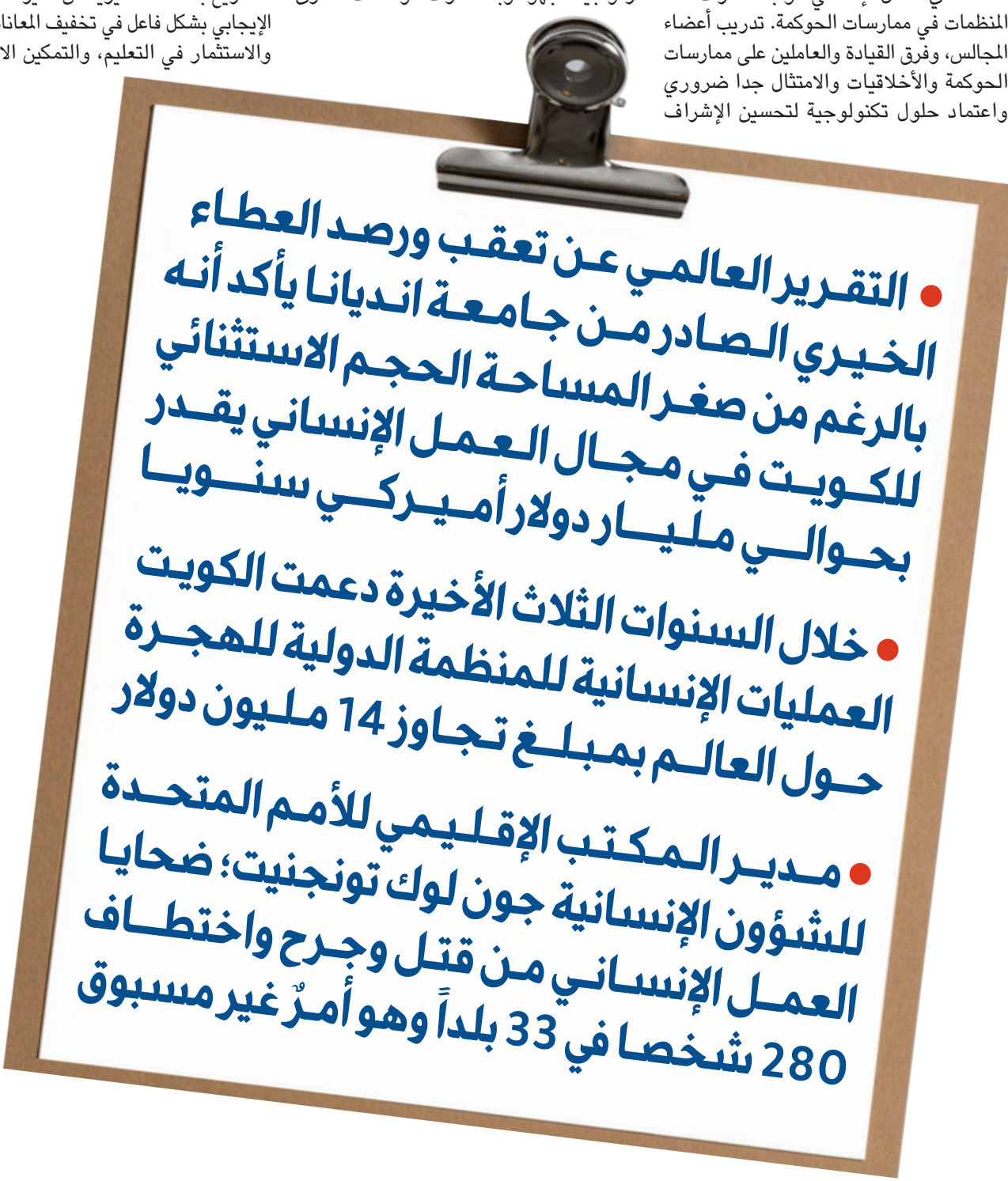
استدامة برامج المساعدات: تساهم الحوكمة المؤسسية في استدامة برامج المساعدات الإنسانية. عندما يتم إدارة المنظمات بفعالية، فإنها تكون أكثر قدرة على تحقيق تأثيرات اقتصادية دائمة، مثل تمكين الاقتصادات المحلية من الازدهار بشكل مستقل عن المساعدات الخارجية. تضمن الحوكمة الجيدة تنفيذ هذه المشاريع بفعالية وبالتنسيق مع الحكومات والمجتمعات المحلية. لا توفر هذه الاستثمارات فوائد فورية فحسب، بل تساهم أيضاً في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية وأنظمة النقل. المواءمة مع أهداف التنمية الاقتصادية: يمكن للمنظمات الإنسانية التي تتمتع بحوكمة جيدة أن تتماشى بشكل أفضل مع أهداف التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.

9. خلق قنوات تواصل لتعزيز الحوار:

يجب إيجاد منصات تفتح آفاق الحوار لمناقشة النجاحات والتحديات التي تواجهها بيئة العمل الخيري لتضم جميع الجهات ذات العلاقة بزيادة التواصل مع الأطراف المعنية الخارجية لاستطلاع أفضل الممارسات في مجال العمل الخيري في الكويت ومنطقة الخليج. وتكون الأهداف الأساسية من تلك القنوات هو إيجاد طرق عملية ملموسة تُمكن العمل الخيري الإنساني من زيادة تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتوفير دعم أفضل للجهات العاملة في القطاع بغرض تحسين تلك الممارسات.

10. الخاتمة

تعزيز أهمية الحوكمة: قد بدأت المنظمات الخيرية الإنسانية في الكويت والخليج عامة بتكريس الجهود لترسيخ ممارسات الحوكمة الجيدة لديها. تساعد مبادئ الحوكمة، مثل الرؤية، والرسالة، ومجلس الإدارة، والضوابط الداخلية، ومدونة قواعد السلوك، في إدارة الأطراف المعنية واستقطاب التمويل من الجهات المانحة ذات الصلة. الحوكمة المؤسسية ضرورية لنزاهة وفعالية واستدامة المنظمات الخيرية الإنسانية. فيجب تشجيع أصحاب المصلحة في العمل الإنساني على إعطاء الأولوية للحوكمة المؤسسية لضمان أن أنظمتهم مجهزة لتحقيق مهماتها بشكل أخلاقي وفعال. وسوف تساعد الحوكمة في فكرة عولة العمل الخيري الكويتي حيث إن أهم المؤسسات الدولية وهي الصليب الأحمر الدولي كانت مؤسسة محلية انطلقت من رجل سويسري مع مجموعة سويسرية، وتعتبر اليوم من أعرق المؤسسات الدولية التي تجاوز عمرها 150 سنة، في المقابل فإن المؤسسات الخيرية الكويتية يمكن أن تصبح منظمات خيرية عالمية والفوائد الكبيرة التي يمكن أن تجنيها تلك المؤسسات من ناحية زيادة المساهمات ودعم العمل الخيري بمشاريع نوعية تنمية تساهم بشكل مختلف في التصدي للفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية للإنسانية. لذا فكرة الحوكمة المؤسسية للأعمال الخيرية الإنسانية هي الأسلوب الأمثل في صناعة بيئة قادرة على تعزيز القطاع الخيري بالانضباط الإداري والمالي، والتي سوف تصنع قاعدة صلبة يمكن أن تبني جهات خيرية كبيرة. الحوكمة المؤسسية في العمل الإنساني ليست مجرد ضمان للعمل الأخلاقي والشفاف؛ بل هي محرك رئيسي للتأثير الاقتصادي، خاصة في المناطق التي تتعافى من الأزمات. تمكن الحوكمة القوية المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدات بشكل أكثر كفاءة، ودعم الاقتصادات المحلية، والمساهمة في التنمية طويلة الأجل.



بنك وياي يطلق «حصالات التوفير Pro» بمعدل فائدة سنوي لغاية 1%



في إطار حرصه على تشجيع ثقافة الادخار بين جميع شرائح المجتمع، وخاصة الشباب، أعلن بنك وياي، أول بنك رقمي في الكويت، عن إطلاق «حصالة Pro»، وهي أداة ادخار مبتكرة مصممة

يمكن للعملاء تخصيص حصالات التوفير باستخدام الاسم والصورة المفضلة لديهم ووضع أهداف توفير شخصية للوصول إليها، بما يساهم في التحفيز المستمر على الادخار ومتابعة تقدمهم.

وتعليقاً على ذلك، قالت رئيس بنك وياي، آمال الدويسان: «تم تصميم خدمة (حصالة Pro) لتلبية احتياجات عملائنا، حيث تهدف إلى تمكينهم من تنمية مدخراتهم دون عناء مع الحفاظ على المرونة والتحكم

شهرية على مدخراتهم والتمتع بمرونة لا مثيل لها، مع توفر المزايا الرئيسية التالية:

- معدل فائدة سنوي تنافسي: سيحصل العملاء على فوائدهم شهرياً، حتى يتمكنوا من زيادة مدخراتهم وأرباحهم.
- عدم وجود حد أدنى للرصيد: لا يوجد حد أدنى للتوفير، ما يجعل الفائدة متاحة للجميع.
- مرونة عمليات السحب: يمكن للعملاء سحب أرصدهم في أي وقت، بما يضمن الوصول إلى أموالهم بشكل كامل، مع تغيير نسبة الفائدة الخاصة بهم وفقاً لذلك.
- التحويلات المتكررة: سيتمكن العملاء من تحديد تحويلات أسبوعية أو شهرية تلقائية من حساباتهم في وياي إلى «حصالات Pro» الخاصة بهم، وهذا ليضمن لهم توفير أكثر وفائدة أكبر.
- الشفافية التامة: تضمن هذه الخدمة المحدثّة الشفافية الكاملة، وتوفر لمستخدمي التطبيق أداة حسابية لمعرفة كيفية نمو مدخراتهم بمرور الوقت وما هي الفائدة المتراكمة التي يحصلون عليها.
- التخصيص الشخصي:

متنوعة بين العادية و Pro، ومن ثم الدخول والتوفير في هذه الحصالات بكل سهولة من خلال خطوات بسيطة داخل التطبيق والبدء في تعبئتها بنقرة واحدة. وكلما زاد المبلغ الذي يحتفظون به في

للساعدة العملاء على زيادة مدخراتهم بمعدل فائدة سنوي تنافسي. وتتوفر أداة «حصالة Pro» الجديدة الآن لمستخدمي تطبيق وياي، حيث يمكنهم إنشاء ما يصل إلى 5 حصالات توفير

في إطار حرصه على تشجيع ثقافة الادخار بين جميع شرائح المجتمع، وخاصة الشباب، أعلن بنك وياي، أول بنك رقمي في الكويت، عن إطلاق «حصالة Pro»، وهي أداة ادخار مبتكرة مصممة

وياي

👍 بدون حد أدنى للرصيد

⬆️ اسحب بأي وقت

% حقل على فوائد

اخذ 1% فوائده سنوية مع حصالة Pro

كثير ما توفر، كثير ما تستفيد!

حصالة Pro وياي

الفائدة لك... مو عليك!

BAUME

شامبو لازالة حبوب فروة الرأس والصدفيه والحكة

مرخص من وزارة الصحة

SCALP CARE SHAMPOO SWEET ORANGE

GENTLE MOISTURIZE CLEANS

baume.kw

+965 66332453

«بيتك» يعلن إتمام تحول نشاط البنك الأهلي المتحد - المملكة المتحدة من تقليدي إلى إسلامي

• **المرزوق: خطوة مهمة وقيمة مضافة لصناعة الصيرفة الإسلامية في أوروبا والعالم**
• **تنمية ثروات العملاء ذوي الملاحة المالية العالية ودعم طموحاتهم من خلال التكامل بين وحدات المجموعة**



حمد المرزوق

الخاصة والموجهة إلى عملائه ذوي الملاحة المالية العالية، وتلبية احتياجاتهم المالية والبنكية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة وتنمية ثرواتهم ودعم طموحاتهم من خلال التكامل بين وحدات المجموعة.

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن إتمام عملية تحويل نشاط البنك الأهلي المتحد- المملكة المتحدة من الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية يوم الخميس الماضي الموافق 25 أغسطس 2024.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة «بيتك» حمد عبد المحسن المرزوق، أن إتمام عملية تحويل نشاط البنك الأهلي المتحد- المملكة المتحدة من تقليدي إلى إسلامي يعد إنجازاً مهماً في مسيرة «بيتك»، وهو استكمال لنجاح سابق في تحويل البنك الأهلي المتحد-البحرين من تقليدي إلى إسلامي في وقت قياسي وبكفاءة عالية.

وأضاف المرزوق أن تحويل البنك الأهلي المتحد- المملكة المتحدة من تقليدي إلى إسلامي يأتي على خلفية استحواذ مجموعة «بيتك» على مجموعة البنك الأهلي المتحد في شهر أكتوبر 2022، وضمن استراتيجية «بيتك» بتعزيز إمكانياته وانتشار خدماته المصرفية الإسلامية في الأسواق العالمية، مؤكداً أن تحول البنك الأهلي المتحد- المملكة المتحدة إلى إسلامي يدعم جهود «بيتك» في التوسع في الخدمات المصرفية

خلال حفل تكريم متدربي برنامج العمل الميداني

«القوى العاملة» تشيد بريادة «بيتك» وخبرته في مجال التّدريب والتّأهيل

• **العمر: جهود «بيتك» في توظيف وتدريب العمالة الوطنية.. إضافة استراتيجية لدور القطاع الخاص في التنمية**



زياد العمر ونجاة اليوسف مع المتدربين

يوليه من أهمية كبرى لهذا المجال، تعد إضافة مهمة واستراتيجية لجهود القطاع الخاص في دعم المشروع التنموي للدولة القائم على إفصاح المجال أمام الشباب، وصقل خبراتهم وتطوير مهاراتهم العملية، وإمكاناتهم العلمية وفق منهج تدريبي وتأهيلي يتبع أحدث نظم التدريب والتطوير.

الشباب والطلبة تحظى بنفس الاهتمام والتقدير من إدارة «بيتك» مثل عملية التوظيف، معرباً عن القناعة الأساسية لدى «بيتك» بأن العنصر البشري محور النجاح الرئيسي لأي مؤسسة. وقال أن جهود «بيتك» في مجال توظيف وتدريب القوى البشرية من العنصر الوطني، وما

من العمل في القطاع الخاص أو ممارسة ريادة الأعمال بكل ثقة. وأضاف العمر: «في الوقت الذي يعتبر فيه «بيتك» وجهة ومقصداً لمعظم الخريجين والباحثين عن عمل، ويتطلعون للعمل فيه والمشاركة في نجاحاته على مختلف الأصعدة، فإن جهود تدريب

المعلومات وإدارة المشتريات وغير ذلك، مشيداً بنشاطهم وتفاعلهم والالتزام الذي أظهره خلال البرنامج. وقال أن المتدربين اكتسبوا مهارات وخبرات جيّدة خلال البرنامج التدريبي المكثف بما يساهم في تشكيل شخصيتهم المهنية والعملية ويمكنهم

اختتم بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامج تدريب الطلبة الميداني التابع للهيئة العامة للقوى العاملة، ضمن جهود «بيتك» المستمرة في دعم الأنشطة المتعلقة بتنمية وتطوير العنصر الوطني ودعم قدرات الشباب الكويتي، وتأكيداً للتعاون المستمر بين «بيتك» والهيئة العامة للقوى العاملة.

وأشادت نائب المدير العام لشؤون القوى العاملة الوطنية في الهيئة العامة للقوى العاملة نجاة اليوسف، بريادة «بيتك» وخبرته في مجال التدريب والتأهيل بما يخلق أثراً إيجابياً على مستقبل المتدربين الذين تسعى الهيئة لتأهيلهم لدخول سوق العمل في القطاع الخاص، متقدمة بالشكر الجزيل لـ «بيتك» على دعمه المتواصل لهذا البرنامج. وأكدت على الاستفادة الكبيرة التي حظي بها المتدربون من هذه التجربة الفريدة في البنك الرائد في الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم.

وأشارت في كلمة خلال حفل التّكريم الختامي الذي أقيم في معرض (KFH Auto) بحضور رئيس الموارد البشرية والتحول في مجموعة «بيتك» زياد عبد الله العمر، إلى أن الهيئة تسخر إمكانياتها بالتعاون مع «بيتك» لدعم الطلبة والشباب، وتفعيل دورهم لخدمة المجتمع والمساهمة في نهضته.

من جهته، أكد رئيس الموارد البشرية والتحول في مجموعة «بيتك» زياد عبد الله العمر، التزام «بيتك» بتطوير وتدريب الطلبة والشباب ضمن برامج مختلفة، منوهاً بأن تدريب مجموعة من الطلبة وفق برنامج تدريبي مكثف وشامل بهدف تهيئتهم لسوق العمل، يأتي ضمن إطار الدور الوطني والمجتمعي لـ «بيتك»، وكذلك تجسيدا للتعاون المتد مع الهيئة العامة للقوى العاملة.

وأوضح أن المتدربين عملوا في إدارات مختلفة في «بيتك» مثل الفروع المصرفية، تكنولوجيا

KIB يعلن أسماء الرابحين في السحب الأسبوعي

ضمن حملة حساب الدروازة لعام 2024

• الحساب الأقوى من نوعه في الكويت من حيث عدد الرابحين والعوائد والسحوبات على الجوائز النقدية

كما يتميز حساب "الدروازة" بتوافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، واعتماده من قبل هيئة الرقابة الشرعية في KIB، إضافة إلى أنه مدعوم بمجموعة من المزايا الحصرية، مثل سهولة فتح الحساب، إذ لا يشترط تحويل الراتب، ويمكن فتح الحساب من بُعد ومن دون الحاجة إلى زيارة الفروع، وذلك عن طريق "KIB أون لاين" عبر الموقع الإلكتروني، أو تطبيق الهواتف الذكية «KIB موبايل».

وتجدر الإشارة إلى أن حساب "الدروازة" من KIB يوفر العديد من المزايا الأخرى، على غرار إصدار بطاقة السحب الآلي بمجرد فتح الحساب، والتي تتيح السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي لغاية 2,000 د.ك يومياً، إلى جانب إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية مقابل ضمان مالي على هذا الحساب، علماً بأن الحد الأدنى لفتح الحساب والمشاركة في السحوبات هو 100 د.ك ولا يمكن للعميل سحب هذا المبلغ إلا عند إغلاق الحساب.

بالاستثمار، وقد أطلقه KIB ضمن باقة منتجاته المصرفية المخصصة للأفراد، وهو الأقوى من نوعه من حيث العائد السنوي المتوقع بنسبة تصل لغاية 2% كل شهر، والتي يحصل العميل عليها لأول ثلاثة أشهر من فتح الحساب، ويتوقع وصولها لغاية 1% بعد انقضاء الأشهر الثلاثة الأولى، علماً بأن العوائد تودع تلقائياً في حساب العميل خلال اليوم الأول من بداية كل شهر. وإضافة إلى كونه حساب

توفير، يتطلب دخول السحوبات الأسبوعية والشهرية والسحب السنوي توافر 100 د.ك في الحساب، حيث يحصل العميل على فرصة واحدة لدخول السحوبات مقابل كل 1 د.ك يبقى في الحساب طوال شهر كامل، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهر الذي يسبق السحب، بينما يتم احتساب فرصة واحدة للمشاركة في السحب السنوي مقابل كل 1 د.ك يبقى شهريين كاملين، وذلك حسب الرصيد الأدنى للشهرين السابقين للسحب، حيث تطبق الشروط والأحكام.

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) أسماء عملائه الفائزين في السحب الأسبوعي الرابع، عن أرصدة العملاء خلال شهر يوليو، وذلك ضمن حملة سحوبات حساب الدروازة لعام 2024 التي تتميز بأعلى عدد رابحين طوال العام. حيث حصل كل من علي حسام خورشيد نجاتي، علي حسين محمد رفيعي، أبرار ناصر عبد الله الصريعي، عيبر عصام أفيوني، الجازي مبارك عبد الهادي العجمي على جائزة بقيمة 1,000 د.ك لكل منهم، بينما حصل كل من دلال حمد صالح المضيان، عياد محمد ابراهيم الكندري، أسامة جواد مبارك دشتي، جواد ابراهيم أحمد الهلسه، سلمان فهيد مطلق الكفيف، مشعل عايد فليطح الشمري، بلال أحمد الدراوشة على جائزة بقيمة 500 د.ك لكل منهم. وقد تم إجراء السحب بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة وموظفي البنك.

والجدير بالذكر أن حساب "الدروازة" هو حساب توفير مبني على أساس الوكالة



حساب الدروازة



سحوبات اسبوعية، شهرية وسنوية



أكبر عدد رابحين



1 د.ك = فرصة



أعلى عائد سنوي متوقع لغاية 2%



اول و اكبر سلسلة تجارب و العاب في آر في الكويت!

MANIA













WWW.VRMANIAQ8.COM



+965 55 777 664

@VRMANIA_Q8

فائض الميزان التجاري الكويتي ينخفض لـ 15.5 مليار دولار في 4 أشهر

الميزان التجاري والتبادل التجاري ابريل 2024 Foreign Trade Statistics, April 2024										
القيمة بالآلاف دينار كويتي										
السنة	Year	الفائض(%)	التغير(%)	الميزان التجاري	التغير(%)	التبادل التجاري	التغير(%)	الواردات	التغير(%)	الصادرات
السنة	Year	Coverage %	Change %	Balance	Change %	Volume	Change %	Imports	Change %	Exports
2015	2015	174.8		6,964,107		25,596,311		9,316,102		16,280,209
2016	2016	150.5	-32.8	4,682,773	-9.3	23,221,389	-9.3	9,269,308	-0.5	13,952,081
2017	2017	163.8	38.7	6,494,543	15.7	26,860,477	15.7	10,182,967	9.9	16,677,510
2018	2018	201.7	68.2	10,926,665	20.7	32,416,039	20.7	10,744,687	5.5	21,671,352
2019	2019	192.2	-14.2	9,375,589	-8.4	29,704,731	-8.4	10,164,571	-5.4	19,540,160
2020	2020	143.8	-60.3	3,722,085	-30.2	20,736,423	-30.2	8,507,169	-16.3	12,229,254
2021	2021	214.2	195.1	10,984,023	45.7	30,216,537	45.7	9,616,257	13.0	20,600,280
2022	2022	277.6	78.0	19,549,395	37.5	41,560,089	37.5	11,005,347	14.4	30,554,742
2023	2023	224.0	-26.9	14,281,547	-10.2	37,313,419	-10.2	11,515,936	4.6	25,797,483
يناير - ابريل	2023			4873164		12,637,814		3,882,325		8,755,489
	2024	226.7	-3.4	4705688	-4.0	12,132,834	-4.0	3,713,573	-4.3	8,419,261
ابريل	2023	234.8		1,235,595		3,068,397		916,401		2,151,996
	2024	274.9	21.9	1,505,673	5.2	3,227,421	5.2	860,874	-6.1	2,366,547
بيانات سنة 2023 و 2024 أولية.										
تم احتساب بيانات إحصاءات التجارة الخارجية وفقاً لنظام التجارة العام من يناير 2024.										
Data for 2023 & 2024 are provisional.										
FTS is published according to the general trade system as of Jan 2024.										

Value in 1000 KD					القيمة بالآلف دينار كويتي
	ابريل 2023		ابريل 2024		التغير (%)
	April , 2023		April , 2024		Change (%)
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	
	Value	Share (%)	Value	Share (%)	
Exports					الصادرات
Total	2,151,996	100	2,366,547	100	جملة
Food and beverages	7,937	0.4	11,492	0.5	الأغذية والمشروبات
Industrial supplies not elsewhere specified	68,992	3.2	94,613	4.0	لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر
Fuels and lubricants	2,024,082	94.1	2,199,539	92.9	وقود وزيوت تشحيم
Capital goods (except transport equipment), and parts and accessories thereof	11,265	0.5	13,726	0.6	سلع إنتاجية (عدا معدات النقل) وأجزائها وملحقاتها
Transport equipment, and parts and accessories thereof	23,155	1.1	33,060	1.4	معدات النقل وأجزائها وملحقاتها
Consumer goods not elsewhere specified	15,373	0.7	13,078	0.6	سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر
Goods not elsewhere specified	1,192	0.1	1,039	0.0	سلع غير مذكورة في موضع آخر
Imports					الواردات
Total	916,401	100	860,874	100	جملة
Food and beverages	142,156	15.5	143,700	16.7	1.1 الأغذية والمشروبات
Industrial supplies not elsewhere specified	201,257	22.0	207,379	24.1	3.0 لوازم صناعية غير مذكورة في موضع آخر
Fuels and lubricants	5,218	0.6	6,919	0.8	32.6 وقود وزيوت تشحيم
Capital goods (except transport equipment), and parts and accessories thereof	147,985	16.1	138,652	16.1	-6.3 سلع إنتاجية (عدا معدات النقل) وأجزائها وملحقاتها
Transport equipment, and parts and accessories thereof	196,711	21.5	148,547	17.3	-24.5 معدات النقل وأجزائها وملحقاتها
Consumer goods not elsewhere specified	214,401	23.4	204,139	23.7	-4.8 سلع استهلاكية غير مذكورة في موضع آخر
Goods not elsewhere specified	8,673	0.9	11,538	1.3	33.0 سلع غير مذكورة في موضع آخر
Data for 2023 & 2024 are provisional.					بيانات سنة 2023 و2024 أولية
FTS is published according to the general trade system as of Jan 2024.					تم احتساب بيانات إحصاءات التجارة الخارجية وفقاً لنظام التجارة العام من يناير 2024.

انخفض فائض الميزان التجاري لدولة الكويت خلال الأربعة الأشهر الأولى من عام 2024 بنسبة 3.28% سنوياً، بفعل تراجع الصادرات.

سجلت الكويت فائضاً تجارياً بالفترة من مطلع يناير إلى ختام أبريل 2024 بقيمة 4.71 مليار دينار (15.45 مليار دولار)، مقابل 4.87 مليار دينار (15.98 مليار دولار) بنفس الفترة من عام 2023.

وأثر على الفائض التجاري بالأربعة أشهر، تراجع صادرات الكويت بنسبة 3.88% إلى 8.42 مليار دينار، مقارنة بمستواها في الأربعة أشهر الأولى من عام 2023 البالغ 8.76 مليار دينار، وذلك بحسب بيان الإدارة المركزية للإحصاء، أمس الثلاثاء.

وعلى مستوى الواردات الكويتية فقد بلغت بالأربعة الأشهر الأولى من العام الحالي 3.71 مليار دينار، بانخفاض 4.38% عن مستواها بنفس الفترة من العام المنصرم البالغ 3.88 مليار دينار.

ووصل حجم التبادل التجاري للكويت في الفترة المذكورة 12.13 مليار دينار، علماً بأنه كان يبلغ في الأربعة أشهر الأولى من 2023 نحو 12.64 مليار دينار، ليتراجع سنوياً بواقع 4.03%.

وزارة الصناعة السعودية تبرم اتفاقية مع «ليندو السعودية» لتوفير حلول تمويلية للمصانع

أبرمت وزارة الصناعة والثروة المعدنية اتفاقية مع شركة «ليندو السعودية»؛ لتوفير حلول تمويلية تدعم المنشآت الصناعية، وتسهم في تطوير أعمالها، وتحقيق الاستفادة في القطاع الصناعي وفقاً لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

وتضمنت الحلول التمويلية التي نصّت عليها الاتفاقية على تمويل الفواتير والتمويل العكسي، وتعمل الوزارة على مشاركة معلومات وبيانات المنشآت الصناعية المستفيدة، وتسهيل التعاون بين تلك المنشآت وشركة «ليندو»، مع تيسير التعاون بين «ليندو» والشركات الكبرى في القطاع الصناعي، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

وتشمل الاتفاقية تقديم «ليندو» لخدمات التمويل الجماعي للمنشآت الصناعية، مع ضمان الكفاءة العالية للخدمات التمويلية وفقاً لأفضل الممارسات المهنية، وتحسين الأدوات التمويلية وتفعيلها، وتوفير تقارير دورية للوزارة عن الحلول التمويلية المقدمة من «ليندو» وتأثيرها على القطاع، إضافة إلى طلبات التمويل المرفوضة وأسباب رفضها.

ومثل وزارة الصناعة في توقيع الاتفاقية وكيل التطوير الصناعي المكلف والمشرف العام على وكالة تمكين الصناعة بالوزارة البدر بن عادل فودة، فيما مثل شركة ليندو السعودية في توقيع الاتفاقية الرئيس التنفيذي للشركة أسامة إعجاز الراعي، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية «واس».

وتأتي تلك الاتفاقية في إطار جهود وزارة الصناعة والثروة المعدنية لبناء قطاع صناعي مستدام، تتوفر للمنشآت الصناعية فيه جميع الحلول التمويلية التي تضمن نمو أعمال تلك المصانع وتطورها، ومعالجة أي تحديات مالية تواجهها.

«ايكويت» تُخطط لإصدار صكوك دولية

بنك وربة يشترك في إدارة الإصدار



تُخطط شركة ايكويت للبتروكيماويات لبيع صكوك دولية لأجل 7 سنوات، إذ قامت بتعيين بنوكا لإدارة الإصدار، وهي بنك وربة، وبنك كابيتال، وسيتي وبنك أبوظبي الأول، وجيه.بي مورجان، وميزوهو، وميتسوبيشي يو.إف.جي كمنسقين عالميين مشتركين ومديري دفاتر مشتركين ومديرين رئيسيين.

يأتي ذلك إلى جانب عقد اجتماعات مع المستثمرين أمس الثلاثاء، ليها إصدار صكوك مقومة بالدولار بحجم قياسي في إطار برنامج لشركة ايكويت لإصدار أدوات دين مدعومة بأصول أخرى بقيمة ملياري دولار، وفق رويترز.

فائض تجارة السعودية مع دول الخليج يرتفع 45% بالنصف الأول إلى 9.57 مليار دولار

التبادل التجاري للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي بالنصف الأول (مليون ريال)						
الدولة	التبادل التجاري			الميزان التجاري		
	2024	2023	التغير%	2024	2023	التغير%
الإمارات العربية المتحدة	65,825	53,628	22.75	14,790	7,172	106.2
الكويت	4,490	5,722	-21.52	3,054	4,013	-23.9
سلطنة عمان	14,901	18,060	-17.49	1,495	3,252	-54.0
البحرين	25,742	21,132	21.81	15,590	9,836	58.5
قطر	2,363	1,374	72.02	973	448	117.4
الإجمالي	113,321	99,915	13.42	35,902	24,720	45.2

صادرات السعودية غير البترولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول (مليون ريال)					
دول مجلس التعاون الخليجي	الصادرات الوطنية		إعادة التصدير		الإجمالي
	2024	2023	2024	2023	
	2024	2023	2024	2023	
الامارات العربية المتحدة	10,647	10,258	20,351	14,390	30,998
الكويت	3,148	3,239	617	1,619	3,765
سلطنة عمان	1,678	1,602	314	251	1,992
البحرين	1,589	1,705	6,053	2,722	7,642
قطر	630	181	804	715	1,434
الإجمالي	17,692	16,985	28,139	19,697	45,831

التبادل التجاري للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي بالنصف الأول (مليون ريال)					
الدولة	الصادرات (البترولية وغير البترولية)		الواردات		التغير%
	2024	2023	2024	2023	
الإمارات العربية المتحدة	40,308	30,400	25,518	23,228	9.9
الكويت	3,772	4,867	718	854	-15.9
سلطنة عمان	8,198	10,656	6,703	7,404	-9.5
البحرين	20,666	15,484	5,076	5,648	-10.1
قطر	1,668	911	695	463	50.1
الإجمالي	74,611	62,318	38,710	37,597	3.0

التبادل التجاري للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي الربع الثاني (مليون ريال)					
الدولة	التبادل التجاري		الميزان التجاري		التغير%
	2024	2023	2024	2023	
الإمارات العربية المتحدة	31,161.5	25,541.2	7,558.1	3,914.0	93.1
الكويت	2,154.7	3,177.1	1,499.5	2,397.1	-37.4
سلطنة عمان	7,305.3	9,134.8	2,464.5	1,501.2	64.2
البحرين	14,707.4	11,168.2	9,608.6	6,450.4	49.0
قطر	1,485.3	719.5	451.3	290.1	55.6
الإجمالي	56,814.2	49,740.8	21,582.0	14,552.8	48.3

الربع المماثل من العام الماضي، ليزيد بنسبة 48.3% على أساس سنوي. وزادت صادرات المملكة لدول الخليج 21.9% بالربع الثاني من عام 2024، لتبلغ 39.2 مليار ريال (10.45 مليار دولار)، مقابل 32.15 مليار ريال (8.57 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي. وبالمثل، ارتفعت فاتورة السورادات بنحو 0.1% إلى 17.62 مليار ريال (4.7 مليار دولار)، مقابل 17.59 مليار ريال (4.69 مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

التبادل التجاري بالربع الثاني

وارتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من عام 2024م بنسبة 14.2% على أساس سنوي، ليلبلغ 56.81 مليار ريال (15.15 مليار دولار)، مقارنة بـ 49.74 مليار ريال (13.26 مليار دولار) في الربع نفسه من العام الماضي. وحققت السعودية فائضاً تجارياً مع دول الخليج بقيمة 21.58 مليار ريال (5.76 مليار دولار) في الربع الثاني من 2024، مقابل 14.55 مليار ريال (3.88 مليار دولار) في

المملكة منها بنسبة 10%. واستوردت المملكة سلعا من سلطنة عُمان بقيمة 6.7 مليار ريال (1.79 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2024م بنسبة 9.5% على أساس سنوي، كما تراجع وارداتها من مملكة البحرين بنسبة 10% إلى 5.08 مليار ريال (1.35 مليار دولار). وانخفضت فاتورة الواردات من دولة الكويت بنسبة 15.9% إلى 718.4 مليون ريال (191.57 مليون دولار)، فيما ارتفعت قيمة الواردات من دولة قطر بنسبة 50.1% إلى 695 مليون ريال (185.33 مليون دولار).

المملكة من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3% خلال النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي. واستوردت السعودية سلعا من دول الخليج بقيمة 38.71 مليار ريال (10.32 مليار دولار) في النصف الأول من العام 2024، مقابل 37.6 مليار ريال (10.03 مليار دولار) بالفترة المماثلة من العام الماضي. وكانت الإمارات المصدر الأكبر في دول الخليج إلى السعودية؛ بقيمة 25.52 مليار ريال (6.8 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2024، لتزيد واردات

40.3 مليار ريال (10.75 مليار دولار) مسجلة زيادة نسبتها 32.6% على أساس سنوي، يليها البحرين بصادرات بلغت 20.67 مليار ريال (5.51 مليار دولار) وبنمو 33.5%. وصدرت السعودية سلعاً إلى سلطنة عُمان بقيمة 8.2 مليار ريال (2.19 مليار دولار)، ولكنها شهدت تراجعاً بالنصف الأول من العام الجاري بنسبة 23% على أساس سنوي، يليها الكويت بصادرات بلغت 3.77 مليار ريال (1 مليار دولار) وأيضاً انخفضت بنحو 22.5%، وأخيراً قطر بصادرات بلغت 1.67 مليار ريال (444.8 مليون دولار)، ولكنها ارتفعت بنسبة 83.2% عن النصف الأول من عام 2023.

12.2 مليار دولار صادرات غير بترولية

وأظهرت الإحصائية، ارتفاع حجم صادرات السعودية غير البترولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 24.9% خلال النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي. وبلغ إجمالي الصادرات غير البترولية (تشمل الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها) 45.83 مليار ريال (12.22 مليار دولار)، مقابل 36.68 مليار ريال (9.78 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2023م. وارتفعت صادرات المملكة الوطنية المصدرة لدول الخليج بنسبة 4.16% في النصف الأول من العام الجاري، لتبلغ 17.69 مليار ريال (4.72 مليار دولار)، مقابل 16.99 مليار ريال (4.53 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام 2023م. كما ارتفعت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 42.86% في النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي، لتبلغ 28.14 مليار ريال (7.5 مليار دولار)، مقارنة مع 19.7 مليار ريال (5.25 مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

واردات السعودية من دول الخليج تتجاوز 10 مليارات دولار

وارتفعت فاتورة واردات

مجلس التعاون الخليجي بنسبة 13.4% خلال النصف الأول من 2024م على أساس سنوي. ووصل حجم التجارة البينية إلى 113.32 مليار ريال سعودي (ما يعادل 30.22 مليار دولار) في النصف الأول من 2024، مقابل 99.91 مليار ريال (26.64 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وشهد التبادل التجاري بين المملكة ودولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 22.75% على أساس سنوي، ليلبلغ 65.83 مليار ريال (17.55 مليار دولار).

وحلّت البحرين في المرتبة الثانية كأكبر الشركاء التجاريين الخليجين في النصف الأول من العام الحالي بإجمالي تجارة بينية بلغت 25.74 مليار ريال (6.86 مليار دولار)، بعد أن سجلت زيادة نسبتها 21.8% على أساس سنوي. وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة الثالثة بتجارة مع المملكة قيمتها 14.9 مليار ريال (3.97 مليار دولار)، ولكنها انخفضت بنسبة 17.5% عن النصف الأول من 2023، ثم الكويت بتبادل تجاري قيمته 4.49 مليار ريال (1.2 مليار دولار)، حيث سجل انخفاضاً نسبته 21.5% على أساس سنوي. واحتلت دولة قطر المرتبة الخامسة في التبادل التجاري مع السعودية في النصف الأول من 2024 بقيمة 2.36 مليار ريال (630.1 مليون دولار)، مسجلاً نمواً نسبته 72% على أساس سنوي.

ارتفاع الصادرات 20%.. والإمارات الوجهة الأولى

وارتفعت صادرات السعودية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تشمل الصادرات البترولية وغير البترولية، بنسبة 19.7% خلال النصف الأول من عام 2024 إلى 74.61 مليار ريال (19.9 مليار دولار)، مقابل 62.32 مليار ريال (16.62 مليار دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وكانت دولة الإمارات الوجهة الأولى لصادرات المملكة في النصف الأول من العام الجاري؛ بإجمالي

حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً ملحوظاً بفائض الميزان التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من عام 2024م، وسط ارتفاع فائض تجارتها مع كل من الإمارات وقطر بأكثر من 100% وبزيادة تلامس 59% مع البحرين. وقفز فائض الميزان التجاري للسعودية في تجارتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 45.2% خلال النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي، لتحقيق فائضاً قيمته 35.9 مليار ريال سعودي (9.57 مليار دولار)، مقابل فائض في الفترة المماثلة من العام الماضي بقيمة 24.72 مليار ريال (6.59 مليار دولار).

وسجل فائض تجارة السعودية مع الإمارات ارتفاعاً نسبته 106.2% بالنصف الأول من العام الجاري، ليلبلغ 14.79 مليار ريال (3.94 مليار دولار)، مقابل 7.17 مليار ريال (1.91 مليار دولار) في الفترة ذاتها من عام 2023م. كما حققت المملكة فائضاً مع البحرين بقيمة 15.59 مليار ريال (4.16 مليار دولار)، مسجلة زيادة بنسبة 58.5% عن حجم الفائض في النصف الأول من عام 2023 والبالغ 9.84 مليار ريال (2.62 مليار دولار). وقفز الفائض كذلك مع دولة قطر بنسبة 117.4% في النصف الأول من العام الحالي، إلى 972.9 مليون ريال (259.44 مليون دولار)، مقابل 447.6 مليون ريال (119.36 مليون دولار) بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وحققت المملكة فائضاً مع دولة الكويت في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 3.05 مليار ريال (814.4 مليون دولار)، ولكنه انخفض بنسبة 23.9% على أساس سنوي، كما بلغ الفائض مع سلطنة عُمان 1.49 مليار ريال (398.67 مليون دولار)، منخفضاً بنسبة 54% على أساس سنوي.

التبادل التجاري يتجاوز 30 مليار دولار

وارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية ودول

التبادل التجاري للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي الربع الثاني (مليون ريال)					
الدولة	الصادرات (البترولية وغير البترولية)		الواردات		التغير%
	2024	2023	2024	2023	
الإمارات العربية المتحدة	19,359.8	14,727.6	11,801.7	10,813.6	9.1
الكويت	1,827.1	2,787.1	327.6	390.0	-16.0
سلطنة عمان	4,884.9	5,318.0	2,420.4	3,816.8	-36.6
البحرين	12,158.0	8,809.3	2,549.4	2,358.9	8.1
قطر	968.3	504.8	517.0	214.7	140.8
الإجمالي	39,198.1	32,146.8	17,616.1	17,594.0	0.1

تقرير: توزيعات الأرباح من «أرامكو» تدعم إيرادات قطاع الهيدروكربونات في 2024

جدوى للاستثمار، أن يزداد العجز بميزانية المملكة إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينتظر أن تتخطى الزيادة في الإنفاق المكاسب الإضافية في الإيرادات النفطية، متوقعة أن يأتي الإنفاق الفعلي أعلى من الإنفاق المقرر في الميزانية بنسبة 4%، وأن يرتفع بنسبة 3 - 4% على أساس سنوي، وأن تنمو الإيرادات غير النفطية بنحو 6%، بفضل نمو الاقتصاد غير النفطي.

وقالت شركة الأبحاث: «وتشير افتراضاتنا إلى إثبات الإيرادات النفطية بصفقة عامة، لكن هناك درجة كبيرة من عدم اليقين، سواء من حيث الافتراضات الأساسية الخاصة بالنفط (انخفاض معتدل في أسعار النفط وبعض النجاح لتحالف أوبك وشركائها في إلغاء تخفيضات الإنتاج السابقة)، أو من حيث مستوى توزيعات الأرباح من «أرامكو - ما إذا كانت الأرباح المرتبطة بالأداء ستبقى عند مستوى مماثل حتى عام 2024.

وأردفت: «في كلا العامين 2024 و 2025، نتوقع أن تمول الحكومة عجز الميزانية من خلال إصدار الدين، بدلا عن السحب من الودائع الحكومية، ونتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.8% في عام 2024 و 29% في عام 2025، وإذا خصمنا الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، فإن صافي الدين يقل بنحو 10 نقاط مئوية.



فاتورة الأجور بنحو 4% على أساس سنوي، في النصف الأول من عام 2024، متخطية زيادة معدل التضخم وكذلك مستوى الإنفاق المقرر لهذا البند في الميزانية.

ونوهت، بأن الإنفاق على بند المنافع الاجتماعية ارتفع بصورة حادة في النصف الأول من عام 2024، واستهلك جميع المبالغ المخصصة له في الميزانية للعام ككل. وبالنسبة لعام 2025، توقع

نمو الإنفاق الفعلي بنسبة 11.7% في النصف الأول من عام 2024 على أساس سنوي، وتخطى الإنفاق المقرر في الميزانية على أساس تناسبي، وشهد الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على السلع والخدمات، وهما بنдан مرتبطان ارتباطا وثيقا، أكبر الزيادات، قائلة: «لا يعتبر هذا الأمر مفاجئا، ونتوقع المزيد من التسارع في الإنفاق الرأسمالي خلال العام، أما من حيث الإنفاق الجاري، فيتوقع أن تنمو

بنسبة 1% إلى 2% عن مستواه في عام 2023، الذي كان الإنفاق فيه مرتفعا بنسبة 11%، منوهة بأنه بالرغم من توقعاتها بتباطؤ نمو الإنفاق من قبل الحكومة المركزية، لكن مستوى الإنفاق الرأسمالي سيبقى مرتفعا، وستواصل استثمارات صندوق الاستثمارات العامة تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

ولفتت جدوى للاستثمار، إلى

إيرادات النفط بمستويات مماثلة للعام السابق، بينما ينتظر أن يلغي ارتفاع الإيرادات غير النفطية وارتفاع الإنفاق الحكومي كل منهما الآخر.

وأشارت جدوى للاستثمار، في تقريرها، إلى أنه لا تزال الصورة إيجابية بالنسبة للإيرادات غير النفطية، حيث ارتفعت هذه الإيرادات في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 6.2%، على أساس سنوي، مبينة أن الطلب المحلي القوي يشير إلى أن عائدات ضريبة القيمة المضافة (وهي أكبر عنصر في الإيرادات غير النفطية) ستحقق أداءً جيدا، كذلك نمت الإيرادات غير النفطية غير الضريبية بقوة في النصف الأول 2024.

وقالت جدوى للاستثمار، إنه من المرجح أن تحقق إيرادات الجمارك مستوى جيدا، مع تواصل زيادة الواردات، متوقعة تراجع الإيرادات من ضريبة الدخل بعد نموها القوي في عام 2023 (والذي كان مرتبطا بالأرباح القوية للشركات عام 2022)، كما تتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية هذا العام نحو 474 مليار ريال، بزيادة 4% عن عام 2023، مما يرفع إجمالي الإيرادات للعام ككل إلى 1226 مليار ريال، بزيادة 1% عن العام الماضي.

وتوقعت شركة الأبحاث، بحسب التقرير، أن يأتي إجمالي الإنفاق الفعلي أعلى من حجم الإنفاق المقرر في الميزانية بنسبة 4.5%، ومرتفعا

قالت شركة جدوى للاستثمار، إن توزيعات الأرباح المرتفعة المدفوعة من شركة أرامكو السعودية تمثل دعما رئيسيا لإيرادات قطاع الهيدروكربونات في عام 2024م، مبينة أنه سيكون لبيع الحكومة حصة إضافية صغيرة بنحو 0.7% من نصيبها في أرامكو خلال يونيو الماضي تأثير محدود على حصتها من توزيعات الأرباح.

وأضافت جدوى للاستثمار، في تقرير حديث للاقتصاد السعودي أن الميزانية العامة ستحصل على توزيعات أرباح «مرتبطة بالأداء» من أرامكو لكامل السنة عام 2024، بينما حصلت في عام 2023 فقط على أرباح النصف الثاني من العام، علاوة على ذلك، رفعت أرامكو توزيعاتها مقابل كل سهم لعام 2024، حيث زادت بنسبة 4% لتوزيعات الأرباح العادية وبنسبة 9% للأرباح المرتبطة بالأداء، لافتة إلى أنه بدون هذه التوزيعات المرتفعة، فإن إيرادات قطاع الهيدروكربونات ستأتي دون مستواها عام 2023 بدرجة كبيرة في ظل أسعار مماثلة لكن بحجم صادرات أقل.

وتابعت شركة الأبحاث: «بقيت توقعاتنا بشأن الميزانية العامة مستقرة إلى حد ما، منذ تحديثنا السابق، إذ نتوقع عجزا في الميزانية بقيمة 83 مليار ريال أو 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024م، وهو تكرار للأداء عام 2023. من المرجح أن تأتي

Imphal

PERFUME



Imphal_perfume



97973109

السالمية مجمع سيمفوني

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

خبراء ومحللون اقتصاديون: اتفاقية تزويد قطر للطاقة لمؤسسة البترول الكويتية بالغاز تحقق مكاسب متعددة للطرفين

من الانبعاثات الكربونية بحلول 2050، وبجانب ذلك سوف تخفض دولة الكويت تكاليف توليد الكهرباء، ما ينعكس إيجاباً على الموازنة الكويتية، وبالتالي تخفيض الإنفاق على توليد الكهرباء كما ينعكس على سعرها للمستهلكين.

ومن المقرر أن يتم توريد الشحنات المتفق عليها إلى محطة الاستقبال في ميناء الزور الكويتي على متن ناقلات الغاز الطبيعي المسال اعتباراً من يناير المقبل، وهذا ما يدعم توسيع قطر لأسطولها الناقل للغاز، حيث أعلنت قطر للطاقة في أبريل الماضي، عن توقيعها عقداً لبناء 18 ناقلة غاز طبيعي مسال متطورة من فئة كيو سي-ماكس مع مؤسسة الصين الحكومية لبناء السفن بقيمة 6 مليارات دولار، وذلك في إضافة مهمة لبرنامجها التاريخي لتوسيع أسطولها من ناقلات الغاز الطبيعي المسال، حيث يبلغ حجم كل منها 271 ألف متر مكعب، وتتميز بأحدث الابتكارات التكنولوجية والأداء البيئي.

وستعزز الاتفاقية موقع قطر في الأسواق العالمية والإقليمية، لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن أسواق المنطقة، إلى جانب دورها المحوري كمورد مهم للغاز في الأسواق الأوروبية، بالتزامن مع توسعها في الأسواق الآسيوية التي تعتبر أهم شركائها في مجال الغاز وهي الأسواق الأكثر طلباً للغاز عالمياً.



الطاقة والنفط الدكتور عامر الشويكي، أن الاتفاقية لها مكاسب متعددة لكلا الطرفين، مشيراً إلى أن دولة قطر بموجب هذه الصفقة ستعزز موقعها في أسواق المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تتوسع في تصدير إنتاجها المتزايد من الغاز، حيث أعلنت دولة قطر في فبراير الماضي، عن توسعة جديدة لحقل الشمال سيرتفع بموجبها إنتاج الغاز الطبيعي المسال من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً قبل نهاية العام 2030، وهو ما يمثل زيادة بحوالي 85 بالمئة.

وأضاف الشويكي، في تصريح مائل لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، أن الاتفاقية الموقعة اليوم تضي مع خطط قطر للطاقة في تنفيذ مشروع التوسعة الجديد الذي سيرفع طاقتها الإنتاجية، وتوسيع خطط التصدير في المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى أنه جزء من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح أن الفوائد الكبرى للجانب الكويتي، تكمن في تلبية الحاجة إلى الغاز الطبيعي المسال للاستفادة منه في توليد الكهرباء بدلاً من الديزل أو زيت الوقود المكلف، مشيراً إلى أن التيار الكهربائي يواجه بعض الضغوطات خاصة في فصل الصيف بالكويت، ولذلك هذه الصفقة سوف تعمل على تأمين إمداد الكويت من الوقود اللازم

وتعد هذه الاتفاقية هي الثانية طويلة الأمد مع مؤسسة البترول الكويتية لتوريد الغاز الطبيعي المسال، وهي تشكل إضافة نوعية لدعم أهداف التبادل التجاري والاقتصادي الطموحة بين البلدين الشقيقين.

وفي هذا السياق، قال المحلل الاقتصادي الدكتور خالد الكواري، إن الاتفاقية بين الدولتين لديها فوائد متعددة، لجهة أن البلدين أشقاء في الأساس تربطهما علاقة طيبة ومتينة وصلات متعددة اجتماعية وثقافية واقتصادية، كما أن الاتفاقية تأتي في إطار تبادل المنافع وتعزيز التكامل التجاري والاقتصادي بينهما، إضافة إلى أن قرب المسافة يسهل عملية التوصيل وتقليل تكلفة النقل لجهة مناولة الغاز إلى الجانب الكويتي دون تأخير لسفن النقل أو أسطول الناقلات القطرية.

ولفت الكواري، في تصريح لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، إلى أن دولة قطر اتخذت في السنوات القليلة الماضية قرارات مهمة، وقطعت خطوات أساسية لتعزيز مكانتها بين أهم المؤثرين في صناعة الغاز عالمياً، متوقعاً أن يتعاظم دورها في هذا المجال مستقبلاً، خاصة في ظل توجه العديد من الاقتصادات في العالم، مثل الصين والهند والاقتصادات الناشئة، إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي مصدراً للوقود النظيف.

من جهته، أكد الخبير في مجال

أكد خبراء ومحللون اقتصاديون أن الاتفاقية التي تم توقيعها بين قطر للطاقة ومؤسسة البترول الكويتية لتوريد ما يصل إلى ثلاثة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى دولة الكويت لمدة 15 عاماً، ستحقق مكاسب لكلا الطرفين وستعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين، وتوطد التعاون الثنائي بين قطر للطاقة ومؤسسة البترول الكويتية، فضلاً عن المساعدة في تلبية الطلب على الطاقة بدولة الكويت الشقيقة.

وقد أعلنت قطر للطاقة أمس، أنه وبموجب الاتفاقية، سيتم توريد الشحنات المتفق عليها إلى محطة الاستقبال في ميناء الزور الكويتي على متن ناقلات الغاز الطبيعي المسال من الأحجام التقليدية، و/كيو-فليكس/، و/كيو-ماكس/ التابعة لأسطول قطر للطاقة، بدءاً من يناير 2025.

وقال المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، إن هذه الشراكة طويلة الأمد بين قطر للطاقة ومؤسسة البترول الكويتية تشكل عنصراً محورياً في دعم أهداف الاستدامة لدولة الكويت الشقيقة، وخاصة في مجال توليد الكهرباء. كما تعكس أيضاً التزامنا بدعم الاحتياجات المستقبلية لجميع زبائننا وعلى رأسهم مؤسسة البترول الكويتية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب